اتفاقية كامب ديفيد
ومعاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية
وموقف دول الخليج العربي منها(1975-1982)

م.د. سلمى عدنان محمد/أ. صفاء عبد الوهاب المبارك/أ. وداد خضير حسين *

الملخص

يتناول البحث اتفاقيات كامب ديفيد الموقعة بين مصر واسرائيل في الاعوام 1978و1979 وموقف المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي منها . وقد نجحت الدبلوماسية الامريكية في ابرام تلك الاتفاقيات بما يتفق ومصالحها ومصالح اسرائيل . وهذا يتفق مع المنطق الاستعماري وهو استغلال فرص التوترات في المنطقة لاعلان ما يتفق مع المصالح. ولقد توضحت صحة الافتراضات الامريكية والتأثيرات المحتملة بسياساتها بعيدة المدى في توقيع الاتفاقيات وفرضها على مصر.

لقد رصدت الدراسة نتائج عدة منها ان النفوذ اليهودي واضح في السياسة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية ، كما ان عزل مصر عن دول المواجهة العربية في الصراع العربي-الاسرائيلي صار عاملا حيويا يمكن اسرائيل من الدفاع عن نفسها وتعزيز قدراتها الدفاعية ضد العرب.من جانب اخر فأن الثقل الامريكي المصري قوى اكثر من حاجة اسرائيل الى ثقل موازن اقليمي كأيران حليفة الولايات المتحدة وصارت الولايات المتحدة تضغط باتجاه اتفاقية ثنائية بين دول المواجهة العربية واسرائيل لموازنة التهديد العربي .

كما ان اعتراف مصر بان الوجود الاسرائيلي صار واقعا اقليميا ودوليا تلتزم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق بحماية أمنه وحماية شرعية بقاءه مع موافقة الدول العربية على الاتجاه الى الوسائل السلمية ، وان الترتيبات الامنية المتبادلة في معاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية حققت الحد الاقصى لأمن اسرائيل وأمن مصر نسبيا لأنها تضمنت اقامة مناطق محدودة التسلح في الاراضي المصرية واسرائيل .

*مركز دراسات الخليج العربي/ جامعة البصرة.

هذا اضافة الى ان معاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية كانت اول تجربة لايجاد اسلوب اخر لتسوية الصراع العربي– الاسرائيلي يمكن الافادة من ايجابياتها والتخلص من سلبياتها في اي تعامل مع اسرائيل او الولايات المتحدة مستقبلا في طريق التسوية الشاملة.

واخيرا توصلت الدراسة الى ان موقف دول الخليج العربي من اتفاقيات كامب ديفيد لا يختلف عن موقف المملكة العربية السعودية، اذ التزمت تلك الدول بالافكار السعودية وخضعت للدور القيادي السعودي .

AlphaAbstract

This research deals with the agreement of Camp David between Egypt and Israel in 1978 and 1979, and the attitude of Saudi Arabia and Arab Gulf states towards it. However, U.S. diplomacy had succeeded in fulfilling this agreement in order to serve its interests and the interests of Israel. That went through with colonization which exploited any opportunity of tension in the region to achieve its goals. Also, these assumptions were proved to be valid when U.S. potential motivations were shown by imposing the agreement on Egypt.

The research shows several facts like the Jewish influence on U.S. policy towards the Palestinian case, and the execution of Egypt from the Arab confrontation in the Arab - Israeli conflict had become a vital factor that enabled Israel to defend itself and to strengthen its defense against the Arabs. United States realized that Israel needed allies in the region therefore; it pushed Arab countries towards a mutual agreement with Israel to limit the Arab threat.

Also, Egypt's admission of the Israeli presence had become a regional and international reality, so the United States and the former Soviet Union had to protect its security and legitimacy and oblige Arab countries to direct their attention towards the peaceful means, as what happened after the Egyptian - Israel peace treaty which had achieved the maximum security to Israel and Egypt because it included the establishment of limited armed areas in Egypt and Israel. In addition to Egyptian - Israel peace treaty was the first experiment to find ways to compensate the Arab - Israeli conflict and to get benefit from its positives sides and get rid of the negative aspects in any deal with Israel or the United States in the future through a comprehensive settlement.

Finally, the research concludes that the attitude of the Arab Gulf countries from Camp David didn't differ from the attitude of Saudi Arabia, as they committed to the ideas of Saudi Arabia and subjected to Saudi Arabia leadership role.

مدخل :

منذ ان اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بما سمي بدولة اسرائيل وما تلاها من هزيمة العرب عسكرياً في فلسطين في الحرب العربية الصهيونية عام 1948 ، صارت السياسة الأمريكية من وجهة نظر العرب عاملاً رئيساً في قيام دولة اسرائيل وبروز الصراع العربي الصهيوني . وقد نجح الامريكان في بذل جهود كبيرة للحصول على صداقة العرب والصهاينة والمحافظة على التوازن العسكري وعلى اتفاقيات الهدنة وتنفيذها بأشراف منظمة الامم المتحدة وأمتنعت في الوقت نفسه عن دعم العرب عسكرياً وعملت على حماية أمن اسرائيل .

وبعد وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر في عام 1970 ، خلفه في الرئاسة أنور السادات (1970-1981) ، وقد شهدت فترة حكمه تغييرات في السياسة المصرية تجاه الصراع العربي- الأسرائيلي . اذ عمدت مصر الى الحل الجزئي المنفرد للتوصل الى تسوية سلام مع اسرائيل فيما يتعلق بقضية فلسطين برعاية الولايات المتحدة . وقد ادرك الرئيس المصري انور السادات ان الولايات المتحدة بامكانها الدفاع عن مصالحها ومصالح اسرائيل في المنطقة العربية عن طريق دعم التفوق الاسرائيلي على الدول العربية وان الصلح مع اسرائيل والأعتراف بوجودها عامل اساسي في تطوير العلاقات المصرية الامريكية وبخاصة في المجالين العسكري والاقتصادي وانهاء الحروب الاسرائيلية العربية .

وبعد انتهاء حرب تشرين الأول 1973 بين العرب واسرائيل ادركت الولايات المتحدة ايضاً ان عدم التوصل الى تسوية شاملة بين العرب واسرائيل قد يؤدي الى نشوب حرب جديدة . ولذلك ارتأت ادارة الرئيس الامريكي جيرالد فورد J . Ford (1973-1976) ومن بعدها ادارة الرئيس الامريكي جيمي كارتر J. Carter (1977-1981) القيام بمبادرات من اجل عقد تسوية منفردة وعقد صلح بين مصر واسرائيل بغية عزل الاولى عن دول المواجهة العربية في الصراع العربي الاسرائيلي .

فإدارة الرئيس الامريكي فورد ارتأت أولاً ضرورة ايجاد تسوية بين مصر واسرائيل كمقدمة لأنجاز حوار مصري اسرائيلي وتوقيع اتفاقيات بشأن ذلك ، ولذلك اندفع هنري كيسنجر الى معاودة دبلوماسيته الهادئة لتحقيق مفاوضات ولتوقيع اتفاقيات بين مصر واسرائيل وسوريا وكجزء من هذه الحملة اجتمع الرئيس فورد مع الرئيس المصري انور السادات في النمسا في حزيران عام 1975 اثناء وجوده في أوروبا لحضور مؤتمر حلف شمال الاطلسي . ثم اجرى مناقشات مع رئيس وزراء اسرائيل اسحق شامير اثناء زيارته لواشنطن (1975) وقد اتفقوا على ضرورة التوصل الى اتفاق يرضي الاطراف المتصارعة بشرط ان تقوم مصر واسرائيل ببعض التنازلات . وقد نجح هنري كيسنجر في التقريب بين وجهات النظر المصرية الاسرائيلية وتم توقيع اتفاقية في 4 ايلول 1975 تضمنت موافقة اسرائيل على انسحاب قواتها من شبه جزيرة سيناء بشكل تدريجي [1] . واستطاع هنري كيسنجر الحصول على موافقة المملكة العربية السعودية لهذه الاتفاقية بعد اجتماعه بالأمير سعود الفيصل الوزير السعودي للشؤون الخارجية رغم معارضة العراق وسوريا والاتحاد السوفيتي . وحاولت المملكة العربية السعودية اقناع سوريا لقبول اتفاقية لفك الاشتباك بين القوات مع اسرائيل عن طريق مقايضة المعونة السعودية لسوريا والاعتراف بحقوقها لقيادة قوة ردع عربية في لبنان مقابل الدعم السوري للموقف المصري ووقف اطلاق النار بين سوريا والمسيحيين اللبنانيين [2] .

ولايخفى ان ابرز افكار هنري كيسنجر هو الاعتراف بسيادة مصر على سيناء على ان يسمح لأسرائيل في التواجد في المناطق الرئيسة خلال فترة انتقالية طويلة من خلال ترتيبات امنية ثم الشروع في مفاوضات مباشرة بين مصر واسرائيل [3] .

لقد ظهر واضحاً ان الرئيس المصري انور السادات لم يكتف بالرضوخ للضغوط الامريكية فقط بقبوله اتفاقية 1975 بل قام بزيارة الولايات المتحدة في تشرين الاول 1975 . وقد اكد في مباحثاته مع الرئيس الامريكي فورد ووزير خارجيته هنري كيسنجر في واشنطن على اهمية الدور الامريكي في حل مشكلة الشرق الاوسط بقوله ((ان الولايات المتحدة تمتلك 99% من اوراق حل ازمة الشرق الاوسط)) [4] . ومقابل ذلك اكد الرئيس الامريكي فورد على أهمية تحسين العلاقات الامريكية – المصرية وطلب من الكونغرس الامريكي الموافقة على تقديم دعم اقتصادي لمصر بمقدار (750) مليون دولار [5] .

اما بالنسبة لموقف دول الخليج العربي من الاتفاقية فأنها في البداية لم تبد اي معارضة لجهود السلام الامريكية بأستثناء المملكة العربية السعودية فقد ابدت موقفا سلبيا تجاه الاتفاقية واعتبرتها موجهة ضد طموحات الشعب الفلسطيني.

اولا: خطة السلام الامريكية عام 1977 وزيارة السادات للقدس:

بعد الانتصار الذي حققه الحزب الديمقراطي الامريكي في الانتخابات الرئاسية في نهاية عام 1976 توقعت الدول العربية ان يعطي الرئيس الامريكي جيمي كارتر أولوية لحل المشكلة الفلسطينية . وقد تحركت الادارة الامريكية فأعلنت عن خطة سلام امريكية جديدة في حزيران عام 1977 وعقد مؤتمر سلام بعد ان قام وزير الخارجية الامريكية سايروس فانس S.Vance بجولة في الشرق الاوسط في شباط 1977 والتقى برؤساء مصر وسوريا والأردن ولبنان واسرائيل لغرض التوصل الى تسوية منفردة بين مصر واسرائيل . وقد تضمنت خطة السلام الامريكية انسحاب اسرائيل في آخر الامر الى حدود عام 1967 فيما عدا تعديلات طفيفة [6] . كما عاود سايروس فانس زيارته للدول العربية لتحقيق تسوية سلمية بين مصر واسرائيل في تموز 1977. ورافق ذلك تطور مفاجئ اذ قام الرئيس انور السادات بزيارة اسرائيل بناء على دعوة من حكومتها في 19 تشرين الثاني 1977 ، واجرى مفاوضات مع رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن حول تسوية مصرية اسرائيلية وشدد في خطابه الذي القاه امام الكنيست الاسرائيلي في 20 تشرين الاول 1977 على((ان فكرة السلام بينه وبين اسرائيل ليست جديدة وانه يستهدف السلام الشامل)) واستخدم بعض العبارات العاطفية التي لا تؤثر في المجتمع الاسرائيلي مثل الاشارة الى ان ابراهيم هو جد العرب واليهود واقتران زيارته بعيد الاضحى .[7] وكان السادات قد اخبر وزير خارجيته محمد ابراهيم كامل بالزيارة فرفض هذا الأمر وقال له " لن نستطيع التقهقر اذا ما ذهبنا الى القدس بل اننا سنكون في مركز حرج يمنعنا من المناورة " واضاف" ان سيناء لم ولن تكون في يوم ما مشكلة وان بذهاب السادات الى القدس فأنه يلعب بجميع اوراقه دون ان يخشى شيئاً وانه سيخسر الدول العربية وانه سيجبر على تقديم تنازلات اساسية" [8] . وقد وصف احد الباحثين زيارة السادات لأسرائيل بأنها " زيارة اسطورية للدولة اليهودية والاتفاق المبدئي الناجم عنها ، احدثت تغييراً دراماتيكياً في الوضع السياسي في الشرق الاوسط " [9] .

وكانت قد سبقت زيارة السادات للقدس مجموعة من الاتصالات السرية ، اذ تم لقاء سري بين مصر واسرائيل في المغرب تحت رعاية الملك المغربي الحسن الثاني التقى فيه موشي ديان وزير

الخارجية الاسرائيلي وحسن التهامي نائب رئيس الوزراء برئاسة الجمهورية المصرية [10] . كما زار السادات عدداً من الدول ومن بينها رومانيا وتحدث مع رئيسها تشاوشيسكو بشأن مدى جدية مناحيم بيغن ورغبته في السلام فاكد له " ان بيغن رجل قوي وراغب في تحقيق السلام "[11] .

لقد اقتنع انور السادات تماماً بعدم جدوى قرارات الامم المتحدة بسبب عدم وجود اتفاق كامل لوجهات النظر بينه وبين الموقف الذي اتخذه الرئيس السوري حافظ الاسد الذي رفض مفاوضة اسرائيل مباشرة . كما لاحظ السادات التغيرات السياسية الداخلية في اسرائيل متمثلة بفوز حزب الليكود في الانتخابات الاسرائيلية عام 1977 والذي كان يمثل تياراً اقرب الى الوسط من منافسه الرئيس حزب العمل الاسرائيلي الذي هيمن على السياسة الاسرائيلية منذ المراحل الأولى لنشوء " دولة اسرائيل" وكان الليكود لايعارض فكرة انسحاب اسرائيل من سيناء ولكنه كان يرفض فكرة الانسحاب من الضفة الغربية . كل هذه العوامل بالأضافة الى تدهور الاقتصاد المصري وعدم ثقة السادات بنوايا الولايات المتحدة بممارسة اية ضغوط ملموسة على اسرائيل مهدت الطريق للسادات للتفكير بأن على مصر ان تركز على مصالحها بدلاً من مصالح مجموعة من الدول العربية وكان يأمل في ان أي اتفاق بين مصر واسرائيل سوف يؤدي الى اتفاقات مشابهة للدول العربية الاخرى مع اسرائيل وبالتالي سوف يؤدي الى حل للقضية الفلسطينية . وفي المقابل انتهز مناحيم بيغن هذه العوامل وادرك اهمية اجراء مفاوضات مع دولة عربية كبرى واحدة كمصر افضل من المفاوضات مع مجموعة من الدول وأن أي اتفاق سيكون في مصلحة اسرائيل اما عن طريق السلام مع اكبر قوة عسكرية عربية أو عن طريق عزل مصر عن بقية الوطن العربي .

وقبيل توقيع الاتفاقية دعا الرئيس المصري انور السادات رئيس وزراء اسرائيل مناحيم بيغن لزيارة مصر وتم عقد مؤتمر في مدينة الاسماعيلية المصرية في 21 شباط 1978 وكان موقف السادات سلبيا امام بيغن عندما تكلم الاخير عن حق اسرائيل في الاحتفاظ بالأراضي المحتلة وعدوان مصر على اسرائيل وقوله بلهجة شديدة " لقد كان في وسعي أن ابدأ المباحثات بالمطالبات بأقتسام سيناء بيننا وبينكم ولكنني لم أفعل " [12] .

وبعد اجتماع الاسماعيلية بشهر واحد اجتمعت اللجنة السياسية من وزراء خارجية مصر واسرائيل والولايات المتحدة في القدس لترتيب عقد مفاوضات اخرى ، وفي اثناء انعقاد اللجنة شرعت اسرائيل في بناء مستوطنات جديدة في سيناء لأستخدامها كورقة مساومة على مصر كما لم يكن مناحيم بيغن مستعداً لقبول تنازلات . وقال وزير الخارجية الاسرائيلي موشي ديان " ان

من الأفضل لأسرائيل ان تفشل مبادرة السلام على ان تنقد مقومات أمنها "[13]. كما عرض الأسرائيليون في الوقت ذاته على مصر ترك قطاع غزة للأدارة المصرية مقابل تعهد بعدم اتخاذها منطلقاً للأعمال الفدائية . وكان هدفهم من ذلك عدم اثارة موضوع الضفة الغربية وبذلك تكون اسرائيل قد حققت هدفاً جوهرياً من أهداف المفاوضات وهو التركيز على مسألة الانسحاب من سيناء بما يؤدي الى صلح منفرد مع مصر وتوسيع الهوة بين السادات والفلسطينيين . وقد شعر السادات بدوره بأن اسرائيل تماطل في مفاوضاتها فألقى خطاباً في تموز عام 1978 قال فيه :

" ان بيغن يرفض اعادة الاراضي التي سرقها الا اذا استولى على جزء منها كما يفعل لصوص الماشية في مصر "[14]

أ- اتفاقية كامب ديفيد 1978

عندما لاحظ الامريكان محاولة تردد مصر بين المضي في المبادرة والعودة الى مكانها الطبيعي في الصف العربي ، بادر الرئيس الامريكي جيمي كارتر الى وضع ثقله لكي لا تعود مصر الى الصف العربي مستغلاً المفاوضات بين مصر واسرائيل في مرحلتها الاولى، فدعا كلاً من بيغن والسادات لحضور مؤتمر قمة في منتجع كامب ديفيد في واشنطن في 5 أيلول عام 1978 . وقد حضر الوفدان المصري والأسرائيلي تلبية لدعوة الرئيس الامريكي في الوقت المحدد لبدء المفاوضات . وقد حاولت الادارة الامريكية اقناع الوفدين المصري والأسرائيلي على تجنب التركيز في المفاوضات على القضايا الشائكة مثل الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الضفة الغربية وغزة بل التأكيد على قضايا أقل حساسية مثل الانسحاب الاسرائيلي من سيناء . وكان الامريكيون والاسرائيليون متفقين تماماً على ان السادات لن يوافق قط على أي وجود اسرائيلي في سيناء وعدم اصراره على موضوع اقامة دولة فلسطينية ولايمكنه كذلك تحمل الفشل على عكس رئيس وزراء اسرائيل مناحيم بيغن ، فأن الفشل يعني بقاء الوضع الراهن وبقاء الوجود الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة .

وفي اليوم الأول من المفاوضات قدم الرئيس السادات افكاره عن حل القضية الفلسطينية بجميع مشاكلها مؤكداً على أن يكون مشروع قرار مجلس الامن الدولي رقم (242) كأساس للحل وانسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وغزة وايجاد حلول لقضية المستوطنات الاسرائيلية[15] . وقد استمرت المفاوضات (12) يوماً (5 أيلول – 17 أيلول 1978) وتناولت الموضوعات الرئيسة التالية :[16]

1- الضفة الغربية وقطاع غزة : أستند هذا المحور على أهمية مشاركة مصر واسرائيل والاردن وممثلين عن الشعب الفلسطيني في المفاوضات حول حل هذه القضية التي اقترحت الولايات المتحدة اجراءات انتقالية لمدة (5) سنوات لغرض منح الحكم الذاتي الكامل لهاتين المنطقتين وانسحاب اسرائيل الكامل بعد اجراء انتخابات شعبية في المنطقتين وتحديد آلية الانتخابات من قبل مصر واسرائيل والاردن على ان يتواجد فلسطينيون في وفدي مصر والاردن . يضاف الى ذلك قيام اسرائيل بتحديد مصير قطاع غزة والضفة الغربية في فترة (5) سنوات من ناحية علاقة هذين الكيانين مع اسرائيل والدول المجاورة الاخرى .

2- علاقات مصر واسرائيل : استند هذا المحور على أهمية الوصول الى قنوات اتصال دائمية من ناحية الحوار بين مصر واسرائيل وعدم اللجوء الى العنف لحسم النزاعات والوصول الى اتفاقية سلام خلال فترة ثلاثة أشهر .

3- علاقة اسرائيل مع الدول العربية : حسب المقترح الامريكي كان على اسرائيل العمل على ابرام اتفاقيات سلام مشابهة مع لبنان وسوريا والاردن بحيث تؤدي في النهاية الى اعترافات متبادلة وتعاون اقتصادي في المستقبل .

يظهر مما سبق أن الرئيس السادات لم يركز في المفاوضات على حل الجانب المصري من القضية الفلسطينية فقط . اما موقف رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن فكان متشدداً ورافضاً لأية تنازلات . وهذا ماجعل الرئيس السادات يعلن لمرافقيه انه قرر الانسحاب من كامب ديفيد فنصحه وزير الخارجية الامريكي سايروس فانس بأن يلتقي بالرئيس الامريكي جيمي كارتر على انفراد ، وبعد ان اجتمع الرئيسان مدة نصف ساعة خرج بعدها السادات قائلاً للوفد المصري " سأوقع على أي شئ يقترحه الرئيس كارتر دون ان أقرأه "[17] . وقد حاول وزير الخارجية المصري محمد ابراهيم كامل اقناعه بعدم قبول المشروع الامريكي لأنه هو في ذاته مشروع اسرائيلي[18] ولكنه لم يجد آذاناً صاغية من السادات فقدم استقالته في كامب ديفيد وقبلها السادات وطلب منه تأجيلها لحين عودته الى القاهرة [19] .

ومهما يكن من أمر فقد وقع الرئيس السادات ورئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن على اتفاقية كامب ديفيد الأولى بتاريخ 17 أيلول 1978 وبأشراف الرئيس الامريكي كارتر .

تضمنت الاتفاقية مقدمة عن السلام وضروراته وشروطه والتصور الذي تم التوصل اليه للسلام في الشرق الاوسط . وضرورة قيام مفاوضات بين اسرائيل من جهة ومصر والاردن والفلسطينيين

من جهة أخرى [20] . كما تم التوقيع على اتفاقيات سرية تتعلق بالتعاون بين الدول الثلاث (الولايات المتحدة ومصر وأسرائيل) في الميادين السياسية والاقتصادية والدفاع المشترك وما يتعلق بالوضع اللبناني وكيفية وقف الحرب الأهلية[21] . وبعد توقيع الاتفاقية بخمسة أيام بعث الرئيس السادات برسالة الى الرئيس الامريكي كارتر اكد فيها موقف مصر الثابت من القدس بأعتبارها جزءاً لايتجزأ من الضفة الغربية . ومع احترام واعادة الحقوق العربية والشرعية والتاريخية في الضفة الغربية التي يجب ان تكون تحت السيادة العربية [22] .

جاء في مقدمة الاتفاقية الاولي انها " الاطار للسلام في الشرق الاوسط " [23] واشترطت ان تخضع عملية السلام لأعتبارات عديدة وهي :[24]

1. ان قرار مجلس الامن الدولي التابع لمنظمة الامم المتحدة رقم (242) في كل اجزائه هو الاساس لقبول تسوية سلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها .
2. ان الشرق الاوسط هو مهد الحضارات وميلاد ثلاثة اديان ويجب ان تسخر المصادر الطبيعية والعنصر البشري للمنطقة الى مساعي السلام .
3. المبادرة التاريخية للرئيس السادات لزيارة القدس والزيارة المتبادلة لرئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن الى مصر .
4. بنود ميثاق الامم المتحدة والمعايير المقبولة الاخرى للقانون والشرعية الدولية لتوطيد العلاقات بين الدول .
5. المفاوضات بين اسرائيل وجيرانها ضرورة للسلام وتنفيذ كل البنود والمبادئ المتعلقة بالقرارات 242و 338 الصادرة عن مجلس الامن الدولي [25] .
6. احترام السيادة وسلامة الاراضي الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة .
7. عقد اتفاقيات أمنية خاصة بالمناطق المنزوعة السلاح ووجود القوات الدولية واجراءات المراقبة .

كما عد اطار الاتفاق تلك الاعتبارات عوامل اساسية للتوصل الى تسوية شاملة وعادلة في نزاع الشرق الاوسط استناداً لقرارات مجلس الامن الدولي 242 و 338 لغرض تحقيق السلام وعلاقات جوار جيدة بين اسرائيل وغيرها من دول المواجهة العربية التي تستطيع مفاوضة اسرائيل ايضاً .

وحول ما يتعلق بقطاع غزة والضفة الغربية فقد نصت الاتفاقية على " وجوب مشاركة مصر واسرائيل والاردن وممثلي الشعب الفلسطيني في مفاوضات لحل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها واتخاذ مواقف واضحة بشرط ان تجري مفاوضات حول غزة والضفة الغربية ". وقد اشترطت الاتفاقية ان تجري تلك المفاوضات في ثلاثة مراحل وهي : [26]

1. موافقة مصر واسرائيل لتحقيق انتقال سلمي للسلطة والأخذ بالحسبان الأهتمامات الأمنية لكل الأطراف في غزة والضفة الغربية في فترة لا تتجاوز خمس سنوات بغية انجاز حكم ذاتي للسكان .
2. موافقة مصر واسرائيل على تأسيس سلطة مستقلة منتخبة في الضفة الغربية وغزة وتحديد مسؤوليات وسلطات الحكم الذاتي وانسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية .
3. تبدأ الفترة الانتقالية وأمدها خمسة سنوات عندما تؤسس سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة ثم يباشر بمفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة .

والأمر الأهم ان الاتفاقية اكدت على امكانية الفلسطينيين المشاركة في صنع مستقبلهم من خلال اجراء مفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلي سكان الضفة الغربية وغزة حول الوضع النهائي في الفترة الانتقالية لتقرير شكل الحكم واتخاذ الاجراءات الكفيلة لحماية أمن اسرائيل . كما يشكل ممثلون من مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة دائمة لتقرير باتفاقية شروط الاعتراف بالأشخاص الذين اجبروا على ترك الضفة الغربية وغزة .

ولقد رحبت الادارة الامريكية بالأتفاقية اذ القى الرئيس الامريكي جيمي كارتر على المجتمعين في كامب ديفيد خطاباً في 17 أيلول 1978 وصف فيه الاتفاقية بأنها " انجاز من اجل السلام عكس شجاعة وحكمة الزعيمين .. وان الفلسطينيين – سيملكون الحق في المشاركة لتقرير مستقبلهم في مفاوضات تتعلق بالوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وبالتالي عقد اتفاقية سلام بين اسرائيل والاردن " وأكد الرئيس الامريكي في خطابه ايضاً على " ان المفاوضات تستند على شروط ومبادئ قرار مجلس الامن الدولي رقم 242 والتي تحتم على اسرائيل ان تعيش بسلام ضمن حدود آمنة وثابتة " [27] .

كان الرئيس الامريكي متعاطفاً مع الرئيس السادات عندما اكد في خطابه على " ان طموح اسرائيل في العيش بسلام وفي حدود آمنة معروفة قد شمل وبدون قيود بعطف ورعاية السادات الى حد كبير " . كما وصف الرئيس كارتر الرئيس المصري بانه " زعيم احد الامم الأعظم في

الأرض " و " ان ما جاء في الاتفاقية دليل على رغبة الزعيمين المصري والاسرائيلي لتوقيع اتفاقية سلام وستكون لمصر سيادة كاملة على سيناء بانسحاب القوات الاسرائيلية الذي يسبق اقامة علاقات سلمية طبيعية بين مصر واسرائيل .. وستكون الاتفاقيات اساساً للتقدم والسلام في الشرق الأوسط "[28] . واختتم الرئيس كارتر خطابه بالتأكيد على أهمية التحرك في الكونغرس الامريكي لتقديم صورة ورؤية للأتفاقية امامه وتمحيص ما وراءها من مفاهيم ودلالات مع الثناء على دور المخططين وانه أي الرئيس سيضغط ليجعلها امراً واقعاً ومن ثم يتعامل فيما بعد مع اية قيود يحاول المصريون فرضها . ونستنتج من ذلك ان الولايات المتحدة استغلت توقيع الاتفاقية من اجل اهدافها السياسية والاستراتيجية وبخاصة ما يتعلق بأقامة قواعد عسكرية في مصر كما سيتوضح ذلك في سياق الدراسة .

ان طبيعة النظام الاسرائيلي وايديولوجيته المناوئة للعرب وبخاصة الفلسطينيين خطر في حد ذاتهما . فقد عاودت اسرائيل بعد توقيع الاتفاقية بأشهر قليلة ، خروقاتها لأحكام اطار السلام في الشرق الاوسط فيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة . ومما يؤكد ذلك ما جاء في الرسائل التي بعثها رئيس وزراء مصر ووزير خارجيتها مصطفى خليل في 22 و 24 شباط 1979 الى وزير الخارجية الامريكية سايروس فانس والتي رفض فيها ما قامت به اسرائيل من بناء مستوطنات بشكل غير مشروع في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة . واشار الى تأكيدات الرئيس الامريكي كارتر السابقة حول ايقاف انشاء المستوطنات الاسرائيلية بعد توقيع اطار كامب ديفيد وتجميدها . كما اكد احد المسؤولين المصريين على عدم شرعية الممارسات الاسرائيلية لكونها مخالفة لأحكام القانون الدولي وتشكل استفزازاً للسكان الفلسطينيين بالضفة الغربية وقطاع غزة وللشعب الفلسطيني ككل وتهديداً خطيراً لعملية السلام " وطلب ان تقوم الولايات المتحدة بألتزامها بهذا الشأن [29] .

وفي الاجتماع الذي عقد في تل ابيب في 28 كانون الثاني 1980 تقدمت مصر بنموذج مقترح للحكم الذاتي الكامل للضفة الغربية وقطاع غزة الذي اشتمل على مقدمة توضح الاطار الواجب العمل بموجبه في تحديد سلطات الحكومة العسكرية ومسؤولياتها وادارتها الغربية وانسحاب الحكومة العسكرية ونقل السلطة اضافة الى المسؤوليات التي تمارسها سلطة الحكم الذاتي ، اضافة الى شروط اخرى تقدمت بها مصر في الأول من مايس 1980 في اجتماع من

الوفد الاسرائيلي في هرتزيليا لتحقيق اهداف اطار العمل الخاص بالسلام في الشرق الاوسط . وقد جاء في نصوص مقترح الحكم الذاتي والشروط الاخرى ما يلي [30] :

1. يمنح السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة حكماً ذاتياً كاملاً مما يتطلب وفقاً لقواعد القانون الدولي ممارسة سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية .
2. تتألف سلطة الحكم الذاتي المنتخبة من عدد مناسب من الممثلين المنتخبين .
3. ينبغي الاتفاق على وقف انشاء المستوطنات أو توسيعها .
4. ينبغي الاهتمام بمسائل الامن المشروع لكافة الاطراف .
5. بما أن القدس تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية فينبغي ان يكون لسكان القدس الغربية الحق في المشاركة في انتخابات الحكم الذاتي .
6. تمارس سلطة الحكم الذاتي المنتخبة سلطاتها خلال الفترة الانتقالية التي سيحدد في نهايتها الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة .

والجدير بالذكر ان مناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل كان في مفاوضاته عازماً على فرض الهيمنة الاسرائيلية في المنطقة وقد تبنى وضعية هجومية تميزت بأهداف توسعية لكي تمنح اسرائيل التفوق الاستراتيجي [31].

ب – معاهدة السلام المصرية الأسرائيلية 26 آذار 1977 .

في 26 آذار 1979 وبعد مباحثات كامب ديفيد وقعت معاهدة السلام بين مصر واسرائيل في البيت الأبيض في واشنطن ، وقعها عن الجانب المصري الرئيس المصري انور السادات وعن الجانب الاسرائيلي رئيس الوزراء مناحيم بيغن وبأشراف الرئيس الامريكي جيمي كارتر كشاهد . وقد تضمنت المعاهدة مقدمة وتسعة مواد مع ثلاثة ملاحق وخرائط ملحقة بالأتفاقية تتعلق بالحدود الدولية وخطوط المناطق والخطوط والمناطق السارية عند انسحاب اسرائيل الى خط العريش – رأس محمد ومراحله وملحق بخريطة الحدود الدولية [32] .

لقد شمل اطار المعاهدة جملة امور وهي :- [33]

1- ان موافقة مصر واسرائيل على توقيع الاتفاقية يحقق ممارستها الحرة لسيادتهما .
2- اقناع الطرفين بالضرورة الماسة لأقامة سلام عادل في الشرق الاوسط استناداً الى قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338 وتأكيداً لألتزامها بما جاء في اطار السلام في الشرق الاوسط المتفق عليه في كامب ديفيد في 17 أيلول 1978 .

3- ان تحذو دول المواجهة العربية الأخرى حذو مصر لتوقيع اتفاقيات سلام مع اسرائيل والتوصل الى تسوية للنزاع العربي الأسرائيلي وانهاء حالة الحرب وانماء العلاقات الودية بينهما وفقاً لميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية وقت السلم .

اما المادة الاولى من المعاهدة فقد نصت على أنهاء حالة الحرب بين الطرفين وتحقيق السلام وانسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو وارد في البروتوكول الملحق بالأتفاقية (والملحق الاول) وتمارس مصر سيادتها الكاملة عليها ويقيم الطرفان علاقات ودية بينهما طبقاً للمادة الثالثة (فقرة 3) [34] .

ونصت المادة الثانية من المعاهدة على ان الحدود الدولية المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين تحت الانتداب هي الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل وكما هو موضح بالخريطة من الملحق الثاني دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة وان هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد كل طرف بأحترام سلامة اراضي الطرف الاخر بما في ذلك مياهه الاقليمية ومجاله الجوي .[35]

كما اشترطت المادة الثالثة على الطرفين تطبيق احكام ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي كما يقر الطرفان بأحترام كل منهما سيادة الآخر وسلامة اراضيه واستقلاله السياسي والامتناع عن التهديد بأستخدام القوة والابتعاد عن الافعال العدوانية والنشاط الهدام أو أفعال العنف، وان تكون العلاقات الطبيعية بينها تضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وانهاء المقاطعة الاقتصادية ويضع البروتوكول الملحق بالأتفاقية (الملحق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفين بمقتضاها الى اقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الاحكام الاخرى للأتفاقية مع مراعاة بنود ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي [36] .

ومن اجل ضمان الحد الاقصى من الامن بين الطرفين فقد اشترطت المادة الرابعة ضرورة اقامة ترتيبات أمنية متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الاراضي المصرية أو الاسرائيلية وقوات ومراقبين من الامم المتحدة وتمركز قوات الامم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الاول وان سحب هذه القوات يتم بموافقة مجلس الامن الدولي بما في ذلك موافقة الاعضاء الخمسة الدائميين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

تضمنت المعاهدة ايضاً (المادة 5) ضمان عبور السفن الاسرائيلية قناة السويس واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية وان لا تمس هذه الاتفاقية (المادة 6) ولا يجوز

تفسيرها على نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقاً لميثاق الامم المتحدة وان يقوم الطرفان (المواد 7و8) على حل الخلافات بشأن تفسير أو تطبيق الاتفاقية عن طريق المفاوضات أو بالتوافق أو الأحالة الى التحكيم وانشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالب السابقة على ان تكون هذه الاتفاقية بموجب المادة التاسعة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها وان تكون كل البروتوكولات والملاحق والخرائط جزءاً لا يتجزء من الاتفاقية .

ويظهر واضحاً من نصوص المعاهدة التي عرضناها ان مصر اعترفت بأسرائيل رسمياً وبوجود اسرائيل الشرعي في منطقة الشرق الاوسط ، ووضعت الاتفاقية شروطاً على سيادة مصر على سيناء بعد عودتها اليها بتحفظات على توزيع الجنود ، كما تضمنت الاتفاقية شروطاً قاسية على مدى تحرك الجيش المصري وقواته في سيناء فحضرت مثلاً استخدام المطارات الجوية التي يخليها الاسرائيليون قرب العريش وشرم الشيخ على الاغراض السلمية فقط . ومن التأثيرات السياسية والاستراتيجية للأتفاقية ايضاً انهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل وحصول اسرائيل على اول اعتراف رسمي بها من قبل دولة عربية مع تمتع كل من مصر واسرائيل بتحسين علاقاتهما الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الاوروبية والولايات المتحدة بفتح الابواب امام مشاريع لتطوير السياحة وبخاصة في سيناء . وقد انتقد وزير خارجية مصر آنذاك محمد كامل ابراهيم السياسة الاسرائيلية وسياسة السادات وقدم استقالته لمعارضته المعاهدة التي سماها " مذبحة التنازلات " وقال " ان ما قبل به السادات بعيداً جداً عن السلام العادل " [37] . كما انتقد كل اتفاقيات كامب ديفيد لكونها لم تشر بصراحة الى انسحاب اسرائيلي من قطاع غزة والضفة الغربية ولعدم تضمينها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره [38] . كما ان السادات ركز بالكامل على أهداف مصر واهمل القضايا العربية الجوهرية الاخرى [39] .

ان المعاهدة لم تؤد على الاطلاق الى تطبيع كامل في العلاقات بين مصر واسرائيل حتى على المدى البعيد اذ كانت الاتفاقية تعبيراً غير مباشر عن استحالة فرض الارادة على الطرف الآخر . كما لم ينجح السفراء الاسرائيليون على حد تعبير احد الباحثين في القاهرة ومنذ عام 1979 في اختراق الحاجز النفسي والاجتماعي والسياسي والثقافي الهائل بين مصر واسرائيل [40] . ولا تزال العديد من القضايا عالقة بين الدولتين ومنها امتناع اسرائيل عن التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي ومسألة محاكمة مجرمي الحرب من الجيش الاسرائيلي المتهمين بقضية قتل اسرى من الجيش المصري في حرب تشرين الاول 1973 والتي جددت مصر مطالبتها بالنظر في

القضية وكذلك مسألة أم الرشراش الواقعة تحت سيطرة اسرائيل ويطلق على المدينة اسم (ايلات) من قبل الاسرائيليين . اذ اقتنع البعض ان قرية الرشراش أو ايلات كانت تدعى في الماضي استراحة الحجاج ، حيث كان الحجاج المصريون المتجهون الى الجزيرة العربية يستريحون فيها[41] . وقد تم احتلالها من قبل اسرائيل في 10 آذار 1949 . واخيراً قضية الاموال التي تعتبرها مصر اموالاً منهوبة نتيجة استخراج اسرائيل النفط في سيناء لمدة 6 سنوات [42] .

ولم تتردد اسرائيل بعد توقيع المعاهدة مباشرة عن الاعلان عن عزمها على اقامة مستوطنات في الأراضي المحتلة . وقد اقسم مناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل في تصريح له عام 1981 على انه " لن يترك أي جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والقدس "[43] . كما نجحت اسرائيل في كسر طوق العداوة العربية المحيطة بها من خلال ابرام اتفاقية سلام مع مصر الدولة العربية الاقوى والاكثر كثافة بالسكان [44] . وكان التفاهم الامريكي الاسرائيلي اداة ردعية في الوقت نفسه للأنظمة العربية من اجل المحافظة على التوازن ، وقد ازالت الاتفاقية بعض الهواجس الاسرائيلية من نوايا مصر مع امتلاكها قدرات ردعية لمواجهة اية تهديدات عربية . كما تميزت السياسة الاسرائيلية التوسعية في الضفة الغربية حالة عدم الاستقرار لأن اسرائيل مصممة لتغيير التركيبة الديموغرافية والطابع الجغرافي ولن تقدم اية تنازلات للعرب وهي مستمرة في رفضها لفكرة الانسحاب من الضفة الغربية .

وقد عبر احد الباحثين عن المعاهدة وتأثيراتها بطريقة جيدة اذ قال :

" ان الاتفاقية كانت في صالح اسرائيل كلياً حيث تغير التوازن العربي بفقدان مصر لدورها المركزي في العالم العربي وفقد العالم العربي اكبر قوة عسكرية عربية متمثلة بالجيش المصري وأدى هذا بالتالي الى نشوء نوازع الزعامة الاقليمية والشخصية في العالم العربي لسد الفراغ الذي خلفته مصر "[45]

ولايخفى ان توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية كان دافعاً لتقوية العلاقات العربية الامريكية اكثر مما سبق ولكي تكافئ الولايات المتحدة مصر وتجعلها اكثر صلة بها فقد بادرت الى اقرار برنامج المساعدات العسكرية لمصر اذا اصبحت ثاني اكبر دولة من حيث الاستفادة من المساعدات الامريكية التي تقدمها الولايات المتحدة للدول الاجنبية . وقد برز التعاون العسكري بين الامريكيين والمصريين في المجالات التالية : [46]

1- تأمين حق الولايات المتحدة في استخدام القواعد العسكرية المصرية بأنتظام وشملت قاعدة رأس يناس في جنوب شرقي القاهرة وقاعدة اخرى تقع جنوب غرب القاهرة .

2- اجراء المزيد من التدريبات العسكرية للقوات الامريكية في مناخ صحراوي لكي تتعود هذه القوات على ظروف حرب الصحراء .

3- تواجد الولايات المتحدة عبر قناة السويس سواء من خلال مهماتها في القوة الدولية المتعددة الجنسيات في سيناء او من خلال ترتيبات للتواجد العسكري المستقل .

4- كفالة حرية الطيران الامريكي في المنطقة دون معوقات جوية .

والابعد من ذلك ان دول المواجهة العربية عدت اتفاقية كامب ديفيد ذات خطورة كبيرة على قضية فلسطين لأنها الغت الخيار العسكري بالنسبة لمصر كأكبر دولة عربية مجابهة لأسرائيل واضعفت الحافز لدى اسرائيل على تقديم تنازلات تؤمن في النهاية تسوية سلمية شاملة ومتوازنة للصراع العربي الاسرائيلي فتعترف بحق الفلسطينيين في اقامة دولة فلسطينية . ومن يؤكد الاستراتيجية الاسرائيلية في التفاوض ماذهب اليه أحد الباحثين بقوله :

" ان اسرائيل تمتلك القوة والمراوغة في التفاوض وهذه القوة تتولد من تزاوج الهيمنة مع انعدام الضمير "[47]

لقد افادت اسرائيل من الحد الأقصى من الجهد الامريكي الذي تمخض عن اتفاقيات كامب ديفيد اذ ساعدت على انقاذ اسرائيل من خطر مصر كدولة عربية كبيرة تبنت سياسات مستقلة واحادية دائماً تجاهها وهذا ما قوى شكوك دول المواجهة العربية الاخرى في اطماع اسرائيل الخطيرة تجاه العرب والقضية الفلسطينية . كما ونجحت الولايات المتحدة في رفع وسيلة ضغط اساسية على اسرائيل وقوة أمنها . ويمكن اجمال المكاسب التي حصلت عليها الولايات المتحدة واسرائيل من اتفاقية كامب ديفيد بما يلي : [48]

1- عزل مصر عن الصف العربي .

2- تحقيق مبدأ التعاون في كافة المواقف الأقليمية .

3- اتباع اسلوب فض النزاع وليس التهديد بالقوة من جانب مصر .

4- جعل الدبلوماسية الامريكية وسيطاً متحالفاً لحماية التعهدات المكتوبة لصالح اسرائيل .

5- عرقلة اية توجهات وحدوية وخلق المناخ السياسي لصالح شن الحرب الباردة العربية .

ثانيا: موقف دول الخليج العربي من اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية –الاسرائيلية

أ- موقف المملكة العربية السعودية من اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية :

منذ عام 1975 بدأ تحرك الولايات المتحدة كما بينا في سياق البحث واضحاً لازالة ظروف الصراع بين العرب واسرائيل عن طريق محاورة الاطراف ذات الصلة المباشرة بالصراع العربي الاسرائيلي لان النصر الذي حققه العرب في حرب تشرين الاول 1973 اخاف الولايات المتحدة التي استغلت الظروف من اجل عرقلة ظهور حرب نفطية أو تدخل الاتحاد السوفيتي حفاظاً على المصالح الامريكية والاسرائيلية في المنطقة .

ان المملكة العربية السعودية وان لم تكن من دول المواجهة العربية في الصراع العربي الاسرائيلي الا انها كانت قلقة في البداية من التقارب الامريكي- المصري وبخاصة عندما اعلن الرئيس المصري انور السادات في عام 1975 " ان الولايات المتحدة تمتلك 99% من اوراق حل ازمة الشرق الاوسط "[49] وكذلك من تدفق المساعدات الاقتصادية الامريكية لمصر . ومما زاد في قلق المملكة السعودية عدم قيام اسرائيل بفك اشتباكها مع سوريا في مرتفعات الجولان في الوقت الذي حققت انسحاباً من سيناء المصرية مع رفض اسرائيل الدعوة لمنظمة التحرير الفلسطينية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة . كل ذلك دفع المملكة السعودية الى الابتعاد عن اقامة علاقات متطورة مع مصر والاندفاع الى تقوية علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية اقوى من الحد الذي اعتقدت مصر واسرائيل انه حد ملائم بل ومرغوب فيه . ومما زاد في شكوك المملكة السعودية والدول العربية الاخرى موقف الولايات المتحدة المنحاز لأسرائيل خلال الاتفاقيات التي عقدت بعد الحرب واستخدامها الفيتو (Veto) في عام 1976 ضد قرار مجلس الامن الدولي الذي عارضته اسرائيل ويقر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة [50] . ومع ذلك فأن المملكة السعودية غيرت موقفها واظهرت عزمها على التقارب مع الولايات المتحدة بعد ان اعتقدت ان الرئيس الامريكي الجديد جيمي كارتر قد تبنى موقفاً معتدلاً من الصراع العربي – الاسرائيلي عندما اعلن تأييده لمفهوم اقامة وطن للفلسطينيين الذي عارضته اسرائيل وتأكيده على ان الدول العربية تبدي نهجاً اكثر اعتدالاً تجاه اسرائيل اكثر من ذي قبل [51] . وقد اعلن الامير فهد ولي العهد السعودي تأييده لموقف الرئيس الامريكي جيمي كارتر ورغبته في ايجاد تسوية للعلاقات مع اسرائيل مؤكداً ان العرب كلهم بما فيهم الفلسطينيين كانوا مستعدين للتفاوض حول

تسوية للشرق الاوسط مع اسرائيل اذا ما اعترفت اسرائيل بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني . كما طلب الامير فهد من الرئيس الامريكي كارتر حث الاسرائيليين ليكونوا غير منحازيين حول تسوية ستكون عادلة ودائمة وعبر عن أمله القوي بأن اسرائيل ستكون مطمئنة حول رغبات السعودية نحو حماية امن اسرائيل واقامة سلام معها [52] .

كما ركز الامير فهد اثناء زيارة له للولايات المتحدة واجتماعه بالرئيس الامريكي كارتر وكبار المسؤولين الامريكان في 26 مايس 1977 على وجهة نظر المملكة السعودية تجاه قضية فلسطين . وقد اكد الرئيس الامريكي على ان السعودية تقر بأن الفرصة مواتية اكثر من أي وقت مضى لأقرار السلام العادل في المنطقة وان مشكلة الشعب الفلسطيني هي جوهر النزاع في الشرق الاوسط " واضاف " ان استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في اقامة وطن له على ارضه هي الطريق السليم الى السلام والاستقرار في المنطقة " [53] .

كما اكد الرئيس الامريكي جيمي كارتر من جانب على ان محادثاته مع الامير فهد لها اثر قيم في مسألة بحث الولايات المتحدة عن افضل السبل التي تنتهجها في مساعيها لحل المشكلة وتكريس الجهود الامريكية لتحقيق السلام في الشرق الاوسط .[54] .

وازاء هذا الموقف الامريكي عمد السعوديون في اجتماع لدول الاوبك في 17 حزيران 1977 الى اتخاذ موقف مؤيد للأمريكان برفع اسعار النفط بنسبة 5% فقط مقابل زيادة قيمتها 10% قررتها اغلبية المنتجين الآخرين وزيادة انتاجها أكثر من (5, 8) مليون برميل يومياً لمنع الزيادة الحادة في الاسعار . وقد ذكر وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل في مقابلة له مع جريدة اللوموند الفرنسية "ان الاعتدال السسعودي بقبول زيادة 5% في سعر النفط السعودي قد بني على توقع تلقي تفهم امريكي اكثر تعاطفاً مع الاراء العربية التي تتعلق بالشرق الاوسط" [55]. ومع ذلك اثار الرئيس الامريكي كارتر رداً على الموقف السعودي بقوله " ان القرارات السعودية المتعلقة بالنفط لن تؤثر على سياساته تجاه الاوجه الاخرى لمشكلة الشرق الاوسط " [56] .

وعندما قامت الولايات المتحدة بتحركها المفاجئ للدول العربية باعلان خطة السلام في حزيران عام 1977 التي تتعلق بالصراع العربي – الأسرائيلي واجراء مفاوضات مصرية اسرائيلية منفردة بصدد ذلك ودخول السادات في محادثات سياسية خطيرة وايجاد تفاهم مصري اسرائيلي واقامة علاقات قوية مع الامريكان، فأن ذلك ولد ردود فعل غاضبة من قبل المملكة السعودية ودول المواجهة العربية وبخاصة لأن اسرائيل تعهدت بالأبقاء على المستوطنات اليهودية في

الاراضي التي احتلتها في حرب 1967 . وقد عبر وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل في مقابلة له في الرياض مع مبعوث الرئيس الامريكي وهو وزير الخارجية الامريكية سايروس فانس في تموز 1977 " عن عدم تفاؤل المسؤولين السعوديين من اجراء مفاوضات مصرية اسرائيلية منفردة بصدد فلسطين وان كانت الجهود الامريكية مشجعة " [57] . كما عبر المسؤول السعودي في مقابلة له مع الرئيس الامريكي جيمي كارتر ووزير الخارجية سايروس فانس في تموز 1977 عن قلق المملكة السعودية من التحركات الامريكية الجديدة [58] . ولم تقتصر ردود فعل المملكة السعودية على ذلك بل اعلنت عن انزعاجها وقلقها من زيارة الرئيس انور السادات الى اسرائيل واجرائه مفاوضات مع رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن حول فلسطين في القدس والاتفاق على توقيع اتفاقية بذلك[59].

ولكنها أي السعودية لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر بل عارضت المفاوضات المصرية الاسرائيلية والجهود الامريكية بصدد ذلك عندما ادركت مدى ضعف الولايات المتحدة وعجزها عن تقديم الدعم لأصدقائها في الشرق الاوسط بشكل فعال . كما اتخذت موقفاً وسطاً بين مصر والدول العربية المعارضة وحثت الدول العربية على التوحد وأخذت تراقب عن كثب تطورات الاحداث . وفي التفاتة منها لتأييد السياسة المصرية وتصدرها حول نجاح انور السادات في التوصل الى تسوية مقبولة لمشكلة فلسطين وافقت على رعاية المصالح المصرية في العراق وسوريا واليمن الجنوبية بعد ان قطعت هذه الدول علاقاتها الدبلوماسية مع مصر .

لقد ركز بعض المسؤولين السعوديين ايضاً اهتمامهم على الموقف السعودي من التحرك الامريكي وعلقوا أهمية كبرى عليه بشرط ان يقيم عبر تحولات اكثر تدرجاً وتطوراً . فالأمير عبد الله بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي اكد ان موقف السعودية ملتزم مع حقوق الشعب الفلسطيني واستعادة الارض المحتلة وشدد على " ان التحرك الامريكي قد يكون عملاً جليلاً اذا وعت الولايات المتحدة بأن السلام والاستقرار يقررهما العدل ويوجدهما الوعي العربي والارادة العربية " واضاف الى قوله " ان القدس العربية المحتلة تشكل هدفاً بحد ذاته وهي الهام روحي " كما اكد على جريمة اسرائيل بأحتلالها الارض العربية [60] . اما الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي فقد اشار بالتحرك الامريكي للأعتراف بالقضية الفلسطينية كقضية عادلة وان موقف المملكة ثابت لايتغير [61] .

وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة ادركت مرونة الموقف السعودي الا انها فشلت في مساعيها لكسب الدعم السعودي للحوار الامريكي المصري . اذ عبر كل من الملك السعودي خالد بن عبد العزيز وولي العهد الامير فهد في مقابلة لهما مع وزير الخارجية الامريكية سايروس فانس خلال زيارته للسعودية التي استمرت يومي الرابع عشر والخامس عشر من كانون الاول 1977 عدم استعدادهما لاتخاذ ما هو اكثر من موقف محايد في تصريحاتهما العلنية [62] . كما اكد الامير سعود الفيصل وزير الخارجية على ان تفاؤل المملكة بأية نتائج متوقعة لايمكن ان يكون كاملاً الا اذا توفر التضامن العربي الذي تعده المملكة المنطق الاساسي مع انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس واعترافها بحقوق الشعب الفلسطيني بما في ذلك حق تقرير المصير . واضاف " ان الامور تقيم بنتائجها وانه لايزال من السابق لأوانه اعطاء تقييم نهائي لمعطيات الوضع " [63] . ان محادثات سايروس فانس مع الامير سعود الفيصل ادت في الواقع الى ان يتفاءل الاخير بالنتائج المتوقعة ولكن تفاؤله كان مشوباً بالحذر لكون ان الهدف السعودي المتمثل في الوصول الى حل سلمي لقضية فلسطين هو جزء لايتجزء من استراتيجيتها الدولية . ولذا فأن المملكة السعودية تسعى دوماً لكسب تاييد الدول الصناعية ومنها الولايات المتحدة لان تستخدم نفوذها وقدراتها في ايجاد حل سلمي وعادل للقضية الفلسطينية .

وفي 3 حزيران عام 1978 أي قبيل توقيع اتفاقية كامب ديفيد الاولى بشهرين تقريباً عاودت الادارة الامريكية مساعيها للحصول على دعم المملكة السعودية للحوار المصري الاسرائيلي . غير ان الرئيس الامريكي جيمي كارتر فشل في الحصول على الدعم السعودي وذلك في محادثاته التي اجراها مع الملك السعودي خالد بن عبد العزيز خلال زيارته للرياض في حزيران 1978 [64] . لأنه كان يعتقد ان حصوله على الدعم السعودي قد يكون عاملاً في اقناع الدول العربية الاخرى لدعم السياسة الامريكية بهذا الشأن . كما اعربت حكومة المملكة السعودية في الوقت نفسه وعلى لسان وزير خارجيتها سعود الفيصل التزامها بالمطالب العربية تجاه قضية فلسطين وانها تقف في صف واحد مع الدول العربية الاخرى في مطالبة اسرائيل بالأنسحاب من الاراضي التي احتلتها عام 1967 والاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين واقامة دولة فلسطينية عربية مستقلة وعودة وتعويض العرب الذين تركوا فلسطين بعد تأسيس الكيان الصهيوني عام 1948 [65] .

ومع ذلك استمرت الادارة الامريكية في دعم السعودية عسكرياً عن طريق بيع الاسلحة لها لان ذلك من وجهة نظرها قد يثني المملكة عن موقفها المتشدد ازاء المفاوضات المصرية الاسرائيلية وجهود السلام الامريكية .

وعندما اعلنت ادارة الرئيس جيمي كارتر عن عزمها عقد اجتماع بين المصريين والاسرائيليين في منتجع كامب ديفيد بواشنطن في 17 أيلول 1978 لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد وانجاح الحوار المصري الاسرائيلي اعلنت المملكة السعودية معارضتها لذلك . ففي اجتماع عقد في الرياض في 9 آب 1978 بين الملك خالد بن عبد العزيز وولي العهد السعودي الامير فهد وبين السفير الامريكي المتجول الفرد اثيرتون لمحاولة الحصول على تعاون السعودية لم يظهر المسؤولون السعوديون معارضتهم للأجتماع المرتقب بشدة بل اكتفى الملك خالد بالتعبير عن شكره للجهود الامريكية لأحلال السلام وان الولايات المتحدة لن تسمح بفشل المفاوضات [69] . كما اثنى المسؤولون السعوديون على فكرة كامب ديفيد وعلى النقاط التالية [70] التي ذكرها اثيرتون في الاجتماع وهي :

1. ان مبادرة الرئيس الامريكي كارتر بالدعوة لمؤتمر كامب ديفيد جاءت نتيجة اتجاه الجهود السلمية نحو ازمة تهدد بالتدهور السريع الخطير .
2. ان الرئيس الامريكي بدعوته يضع الرئاسة الامريكية في الميزان ويرمي بثقلها في ميدان الجهود السلمية ويتطلب ذلك شجاعة ومغامرة سياسية من الرئيس الامريكي وحكومته .
3. الولايات المتحدة ستلتزم خلال لقاء كامب ديفيد بجميع المبادئ والمواقف التي اعلنها الرئيس الامريكي وابلغ القادة العرب بها .
4. طلب اثيرتون الدعم والمساندة من العرب المعتدلين .

ومهما يكن من أمر فأن الافكار السعودية بأن ادارة الرئيس الامريكي كارتر تريد حلاً عادلاً لقضية فلسطين كانت وهماً كبيراً . اذ أدركت المملكة السعودية تماماً ان الادارة الامريكية غير جادة في الضغط على اسرائيل لأبداء تنازلات لتحقيق تسوية شاملة مع العرب بل تريد تسوية جزئية منفرد مع مصر بغية عزلها عن دول المواجهة العربية . وهذا ما دفع مجلس الوزراء السعودي الى اصدار بيان في 19 أيلول 1978 أي بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بيومين عدت فيه الاتفاقية ناقصة ولاتفي بالمطالب العربية التقليدية وتؤكد عدم التزام اسرائيل بقرارات منظمة الامم المتحدة كما انها كانت غامضة بالنسبة لمسألة المصير النهائي لقطاع غزة والضفة الغربية

اللذين ينظر اليهما العرب كجزء من الدولة الفلسطينية التي يجب ان تنشأ في المستقبل كما لم ترض مطالب العرب بالنسبة للقدس الشرقية المحتلة .

وجاء في نص البيان :

" ان حكومة المملكة العربية السعودية مع تقديرها للجهود التي بذلها الرئيس الامريكي جيمي كارتر قبل المؤتمر وخلاله ترى ان ما تم التوصل اليه في مؤتمر كامب ديفيد لايعتبر صيغة نهائية مقبولة للسلام ... وان حكومة المملكة لاتعطي لنفسها الحق في ان تتدخل في الشؤون الخاصة لأي بلد عربي ... وتؤمن بأن الظروف الحرجة التي تمر بها الأمة العربية تتطلب جمع الشمل واتخاذ موقف عربي جماعي لتحقيق اهدافها العليا .... "[68]

ومن اجل الضغط على الحكومة السعودية لأتخاذ موقف معتدل من الاتفاقية بأعتبارها خطوة في الاتجاه الصحيح بعثت الادارة الامريكية وزير الخارجية الامريكية سايروس فانس لمقابلة بعض الزعماء العرب . وقد اجتمع المسؤول الامريكي مع الملك السعودي خالد بن عبد العزيز في الرياض في 22 أيلول 1978 أي بعد توقيع الاتفاقية بخمسة ايام لأقناعه لتغيير موقف المملكة. وقد عبر الملك السعودي عن خيبة أمله في الاتفاقية لأنها لاتلبي المطالب العربية الحيوية في انسحاب اسرائيل الكامل من الاراضي العربية المحتلة عام 1967 ولحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة في فلسطين ولاحقه في تقرير مصيره .[69]

ان العامل الفلسطيني في الواقع لم يكن العامل الوحيد الذي دفع حكومة المملكة السعودية الى معارضة اتفاقية كامب ديفيد بل ان هناك عوامل اخرى ساهمت في صياغة ذلك الموقف لايمكن الفصل بينها ويمكن حصرها بما يلي :

1. تخوف المملكة السعودية من موافقتها على الاتفاقية في غياب اجماع عربي عليها قد يعرض امنها للتهديد وبخاصة من قبل العناصر المتطرفة الفلسطينية او بعض النظم العربية المتشددة كليبيا والعراق واليمن الجنوبي ممن تطرفوا بشدة في نقدهم للأتفاقية برمتها ورفضوا النتائج التي ترتبت عليها من اساسها .
2. عدم دخول الولايات المتحدة في مشاورات سياسية مسبقة مع المملكة حول عملية كامب ديفيد وافتراضها ان المملكة ستقبل أي اتفاق يتمخض عن هذه العملية مما حرك الحساسيات لدى السعوديين والتي كانت قد بدأت تجد اسبابها في التطورات الاخرى التي جاءت ضمن هذا السياق العام .

3. تخوف بعض المسؤولين السعوديين من بروز معارضة شعبية في الداخل ضد الحكومة السعودية في حال تأييدها للأتفاقية قد تهدد الاستقرار الداخلي للمملكة والاسناد الشعبي للحكومة بخلاف مصر التي كان بامكانها ان تقدم مثل هذه التنازلات لان مصالحها الاساسية تكمن في تقليص عبئها الدفاعي وتوسيع روابطها الاقتصادية مع الغرب والحصول على ارجاع سيناء ولذلك لم يكن بأمكان السعودية ان تغض النظر عن هذه الجوانب لأتفاقية كامب ديفيد .
4. ان الاتفاقية من وجهة نظر السعودية لا تؤدي الى ايجاد تسوية سلام تدعم الاستقرار الاردني والسوري واللبناني لذلك لا يمكن قبول اللغة الغامضة فيما يتعلق بتسوية قضايا الضفة الغربية والحقوق الفلسطينية .
5. لم يكن بأمكان المملكة السعودية التضحية بشرعيتها كراعي للأماكن الاسلامية المقدسة واضعاف العامة الأساسية للنظام السعودي لأن الشرعية الدينية ولا تعد فقط عاملاً يزيد من الاهمية الاستراتيجية للسعودية بالنسبة للغرب بل انها عامل رئيسي ايضاً في الامن الاقليمي والداخلي للمملكة ولذلك فأن دعمها للأتفاقية كان سيكلفها فقدان دعم الكثيرين من مواطني المملكة والعمال الاجانب ومعظم اقطار الخليج العربي .
6. وقوع المملكة السعودية تحت تأثير التطورات الحاصلة في ايران بعد ظهور الهيجان الشعبي في ايران للأطاحة بنظام الشاه والذي اتسع واصبح ذا مغزى في العالم في شباط 1979 .

كما ان المملكة السعودية كانت تتفهم أن السياسة الامريكية في ايران عامل استقرار وكركيزة للدفاع ضد الشيوعية الدولية غير ان الامر قد تغير بعد التحرك الشعبي ضد الشاه والذي يمكن ان يمتد الى مناطق اخرى في الشرق الاوسط بما في ذلك المملكة نفسها ويهدد نظامها بالسقوط ورافق ذلك اعلان الرئيس الامريكي جيمي كارتر " بأن بقاء شاه ايران في السلطة يقرره الشعب الايراني وان الولايات المتحدة لاتتدخل في الشؤون الداخلية لايران "[70]. وتتفق بعض المصادر على ان انخفاض انتاج النفط الايراني بدرجة كبيرة واعلان الاحكام العرفية في ايران زاد من قلق المملكة السعودية وكذلك تخوفها من تغير الموقف الامريكي تجاه ايران واحساسها بالخطر على نظامها السياسي وان الدعم العسكري الأمريكي لها سيكون بلا قيمة تذكر كما هو تجاه ايران .[71]

ومع ذلك فان الولايات المتحدة حرصت بدرجة كبيرة على عدم حدوث توتر كبير في العلاقات الامريكية السعودية نتيجة للموقف السعودي المعارض لاتفاقية كامب ديفيد فاندفعت بقوة لربط مساعداتها العسكرية للسعودية في عام 1979 بشرط الحصول على التأييد السعودي للأتفاقية مع التزام السعودية في الوقت نفسه فيما يتعلق باسعار النفط وبخاصة الحفاظ على الزيادة المتفق عليها في سعر النفط بنسبة 5, 14% خلال الفترة التي تنتهي في تشرين الاول 1979 . غير ان الحكومة السعودية اشترطت لتوثيق التعاون العسكري مع الولايات المتحدة وفي مجال السياسة النفطية مبادرة الولايات المتحدة للأسهام في تهدئة الموقف الناشئ عن الصراع بين دولتي اليمن الشمالي والجنوبي والذي ادى الى الوصول الى نقطة الحرب المسلحة وكذلك مطالبة الولايات المتحدة باعادة النظر في اتفاقية كامب ديفيد لضمان انسحاب كامل لأسرائيل من الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس التي احتلتها عام 1967 مع منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره [72] .

اما بالنسبة لأتفاقية السلام المصرية – الاسرائيلية الموقعة في واشنطن في 26 آذار 1979 فقد وقفت المملكة السعودية موقفاً معارضاً منها لأنها كانت اتفاقية ثنائية بين مصر واسرائيل تنكرت لحقوق الشعب الفلسطيني واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس . كما تحاشت المملكة غضب الدول العربية المتشددة حيال الاتفاقية في حال الموافقة عليها . وفي اجتماع عقد في الرياض في 29 آذار 1979 ضم بعض القادة السعوديين ووفد امريكي ضم زبينيغيو بريجينسكي مستشار الرئيس الامريكي كارتر لشؤون الامن القومي ووكيل وزير الخارجية الامريكية دارين كريستوفر والجنرال ديفيد جونز رئيس الهيئة المشتركة لرؤساء الاركان الامريكان، رفض وزير الخارجية السعودية الامير سعود الفيصل الاتفاقية لانها لم تعترف بمبدأ اقامة دولة فلسطينية مستقلة [73] . كما اكد موقف المملكة في اجتماع آخر مع الوفد الامريكي في 30 آذار 1979 بقوله "

" ان حكومة المملكة السعودية تقف الى جانب بقية اعضاء الجامعة العربية في المعارضة الحازمة لاتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية "[74] .

وقد علق جرايسون وهو من المختصين في العلاقات الدولية على الاتفاقية وتأثيراتها على العلاقات الامريكية السعودية بطريقة جيدة وذلك بقوله ":

" ان رغبة الولايات المتحدة والسعودية في الحفاظ على التعاون بينهما كانت عرضة لتوتر جديد تزايد بسبب التقارب المصري الاسرائيلي الذي من اجل تحقيقه كرست ادارة كارتر وقتاً وجهداً كبيرين وخاطرت بجزء لايستهان من مكانتها وان الاتفاقية هوجمت بضراوة في معظم انحاء الشرق الاوسط بوصفها بيع مصري للقضية الفلسطينية رغم اعتبارها انتصاراً كبيراً للسياسة الخارجية الامريكية "[75]

ورغم الضغوطات الامريكية على المملكة السعودية لكسب دعمها لأتفاقية السلام المصرية–الاسرئيلية فأنها اصبحت على يقين بأن السياسة الامريكية اصبحت غير نافعة تجاه الصراع العربي الاسرائيلي . وقد ادى ذلك الى تدهور في العلاقات الامريكية السعودية اكد عليه وزير الخارجية الامريكية سايروس فانس في 8 مايس 1979 عندما ابلغ لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الامريكي " ان العلاقات الامريكية مع السعودية قد تدهورت نتيجة للخلافات معها حول اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية "[77] ويرى جرايسون " ان عدم سعادة السعودية بالسياسة الامريكية تجاه اسرئيل المقترنة بالنقد المطلق للثقة في امكانية الاعتماد على واشنطن كحليف في وقت الازمة قد ادت بالعلاقات الثنائية الى الانخفاض الى ادنى مستوياتها منذ اقامتها " [78] ومع ذلك فان ادارة الرئيس كارتر كانت قد اتفقت مع المملكة السعودية على ان لاتؤثر خلافاتهما الحادة حول الاتفاقية المصرية الاسرائيلية على العلاقات السعودية المصرية في المجالات الاخرى[79] . وقد حاول احمد زكي يماني وزير النفط السعودي ان يقلل من امكانية حصول تدهور كبير في العلاقات السعودية الامريكية بسبب الاتفاقية المصرية الاسرائيلية وذلك في تصريح له نشرته جريدة القبس الكويتية في 18 تموز 1979 بوصفه الوضع " بأنه سوء تفاهم مؤقت حول اتفاقية السلام وان للسعودية مصالح متبادلة وسوف تستمر كذلك ولا يمكن للسعودية ان تدير امورها بدون الولايات المتحدة لانها ذات قيمة بالنسبة لها "[80] . وفيما يتعلق بالأتفاقية المصرية الاسرائيلية فقد اكتفى المسؤول السعودي بالقول " سوف نوافق على سلام عادل في المنطقة يهتم بالفلسطينيين "[81] .

والجدير بالذكر ان الولايات المتحدة كانت تدرك تماماً بضرورة تقوية علاقاتها مع المملكة السعودية ومصر في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية بعد نجاحها في عقد اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل وتمكنها من عزل مصر عن بقية دول المواجهة العربية في الصراع العربي – الاسرائيلي ولكسبها في دعم الخطط الامريكية فيما يتعلق بقضية فلسطين مشروطاً في محاولات

امريكية متكررة للضغط على اسرائيل بقبولها على المدى البعيد بتنازلات تلبي الشروط العربية باقامة دولة فلسطينية مستقلة جوار دولة اسرائيل مع العمل على خدمة المصالح الاستراتيجية العليا لاسرائيل في المدى البعيد .

وفي 4 شباط 1980 حاول الامير فهد ولي عهد السعودية ان يوضح مدى تأثير اتفاقية السلام على العلاقات الامريكية – السعودية وطبيعة السياسة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية واسباب الخلاف الامريكي – السعودي وذلك في تصريح له لوكالة الانباء السعودية حول موقف المملكة من قضايا الأمة العربية والاسلامية المصيرية اذ اشار اولاً الى معارضة السعودية لسياسية الاستيطان في فلسطين والانتهاك الصريح لحقوق الشعب الفلسطيني وانشاء دولة مستقلة واضاف الى قوله :

" لقد اختلفت المملكة مع الولايات المتحدة واعلنت رأيها ورفضت اتفاقيات كامب ديفيد على انها غير صالحة لأنها تجاهلت جوهر الصراع في الشرق الاوسط وصلب القضية الفلسطينية وهو حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بالعودة والاستقلال "

واشار الى خطورة تجاهل الحكومة الامريكية للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مع استمرار دعمها لاسرائيل . كما انتقد الحكومة الامريكية لصعوبة تطبيق اتفاقيات كامب ديفيد وتحقيق السلام مع تجاهل قرارات منظمة الامم المتحدة .[82] .

ومن جهة اخرى نفى الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي في تصريح له نشرته جريدة واشنطن بوست الامريكية في تموز 1980 ما صرح به الامير فهد حول استعداد المملكة للأنضمام الى المفاوضات اذا غيرت اسرائيل موقفها وابدت استعدادها للأنسحاب من الاراضي المحتلة ومؤكداً ان الاشاعات عن تغير الموقف السعودي مصدرها اوساط صهيونية [83] . كما نشرت جريدة الانوار البيروتية حديثاً للأمير فهد حول اتفاقية كامب ديفيد في أيلول 1980 اكد فيه على ان " كل ما نشر عنه من تصريحات مخالفة للموقف السعودي وما رافق ونتج عن كامب ديفيد مرفوض من قبل المملكة ...." [84] .

وهذا ولم يختلف موقف الادارة الامريكية في عهد الرئيس الامريكي رونالد ريغان (1981-1988) عن موقف ادارة كارتر من اتفاقيات كامب ديفيد فقد اوفد الرئيس ريغان في آذار 1981 مبعوث كارتر الخاص الى محادثات السلام السابقة السيناتور سول لينوفيتش الى مصر والسعودية واسرائيل . وجاءت هذه الخطوة بمثابة تأكيد لألتزام الادارة الجديدة بسياسات الادارات الامريكية

السابقة واوصل سول لينوفيتش رسالة من مستشار الرئيس ريغان للأمن القومي ريتشارد الين الى القيادتين المصرية والاسرائيلية شرح فيها تمسك الادارة الامريكية بهيكلية اتفاقية كامب ديفيد وعدم ادخال التعديلات عليها دون موافقة الطرفين [85] . ويظهر من الرسالة ان هدف الولايات المتحدة هو كبح مخاوف كل من مصر واسرائيل من احتمال اتخاذ الولايات المتحدة خطوات من طرف واحد تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ، في الوقت الذي اكد فيه الرئيس المصري انور السادات في خطاب له في البرلمان الاوروبي في عام 1981 على " ضرورة استمرار الولايات المتحدة الحيوي في البحث عن السلام " واثنى على مواقف الرئيس ريغان الذي ابدى استعداده الكامل للتجاوب مع رغبته [86] ، وان قرر ريغان تجريد مساهمات الادارة الامريكية المباشرة في مفاوضات كامب ديفيد بصورة مؤقتة بعد ان نجحت في عزل مصر عن باقي دول المواجهة العربية في الصراع العربي – الاسرائيلي ، وتوضح ذلك في الاقتناع الذي توصل اليه وزير الخارجية الامريكية الكسندر هيغ A. Haig بأنه من غير المجدي الاستمرار في محادثات الحكم الذاتي المصرية الاسرائيلية التي قد تتعثر أو تطول دون نتائج ملموسة [87] . وقد حدد هيغ موقفه الاساسي على " ان المسألة هي مسألة الحقائق الاستراتيجية في الشرق الاوسط ويجب التركيز على هذه الحقائق بدلاً من الانشغال الشامل بقضايا دبلوماسية النفط والعلاقات العربية الاسرائيلية "[88]..

وفي آب عام 1981 عاودت الحكومة السعودية رداً على توقيع اتفاقيات كامب ديفيد اعلانها المستمر عن موقفها لدعم القضية الفلسطينية عن طريق دعم الافكار التي طرحها الامير فهد ولي العهد السعودي في عام 1977 والتي اشرنا اليها في سياق الدراسة . اذ قدم الامير فهد خطة سلام رسمية (مشروع فهد للسلام في الشرق الاوسط) تضمنت ثماني بنود تقيدت الى حد بعيد بقرارات منظمة الامم المتحدة التي تدعمها الولايات المتحدة ولكنها ليست اكثر مرونة واستيعاباً للتناقضات العربية والدولية بالشكل الذي يخدم القضية الفلسطينية ، اما البنود فهي : [89]

1. انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي المحتلة في حرب 1967.
2. الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى وطنهم أو بالتحول اذا لم يرغبوا في العودة .
3. اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة مع القدس الشرقية التي كانت اسرائيل قد ضمتها عاصمة لتلك الدولة .

4. وصاية الولايات المتحدة على الاراضي المحتلة تبقى لمدة انتقالية لا تزيد على اشهر قليلة.
5. ازالة المستوطنات الاسرائيلية كافة من الاراضي المحتلة .
6. ضمانات لحرية العبادة في الاراضي المقدسة للأديان كافة .
7. ضمانات لحق كافة الدول في المنطقة للعيش بسلام .
8. ضمانات لمثل هذه الاتفاقية من قبل منظمة الامم المتحدة أو بعض اعضائها وهم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

ان خطة السلام السعودية التي اعلنها الامير فهد وكما يبدو من معظم بنودها قد أدت الى بلورة بعض الحقائق الجديدة عن الموقف السعودي تجاه اتفاقيات كامب ديفيد والقضية الفلسطينية. فبعض بنود الخطة الاكثر اثارة للدهشة تلك التي نصت على وصاية الولايات المتحدة على الاراضي التي احتلتها اسرائيل في حرب 1967 وجعل القدس الشرقية فقط وليس مدينة القدس باكملها عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك اعتراف الخطة بضمانات للعيش بسلام لأسرائيل ومعنى ذلك اعتراف ضمني بوجود اسرائيل الشرعي كدولة في الشرق الاوسط رغم مبادرة رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن لرفض خطة السلام وعدها صيغة غير مقبولة . ومما يؤيد ما ذهبنا اليه ما أكدت عليه بعض المصادر وهو " ان خطة فهد للسلام بكل مضامينها قد شكلت اعترافاً ضمنياً بحق اسرائيل في الوجود " [90] . كما يفهم من بنود الخطة ايضاً ان هناك رغبة سعودية بأن يقوم العرب بأبرام سلام جماعي مع اسرائيل مقابل انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة وموافقتها على بنود الخطة الاخرى والقبول بدولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية والتوصل الى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين والاعتراف بالحل القائم على دولتين علماً بأن رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن وهو زعيم اليمين الاسرائيلي المتطرف والذي يؤمن بأيديولوجية اسرائيل الكبرى رفض أي تسوية شاملة بين العرب واسرائيل وتجاهل اية ضغوط امريكية لتقديم تنازلات الى العرب واشتهر بتعهداته المتكررة بالأبقاء على المستوطنات اليهودية في الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في حرب 1967 .

ولقد بادرت الحكومة السعودية من جهة اخرى للدفاع عن خطة فهد للسلام بعد ان دعمت الاشاعات في الاوساط العربية ان المشروع سبب شرخاً في الصف العربي . وقد جاء هذا الدفاع على لسان الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودي عندما اكد في تصريح له في تشرين الثاني 1981 على" ان مبادرة الامير فهد هي مجموعة مبادئ مطروحة للنقاش قابلة

للتطوير والتعديل ان اراد العرب وقد تم استخلاصها مع المبادئ الدولية المطروحة ومن الاتجاهات العربية التي ترى ايجاد حل لقضية فلسطين " واضاف " ان العالم يريد ان يفهم ماذا يريد العرب وهذا ما أردت الاجابة عليه " وطلب من الذين رفضوا المبادرة ان يقدموا بديلاً عنها أو يطوروها ووصف الرفض بأنه تناقض في السياسة العربية كما رفض ان تمس سيادة المملكة السعودية من قبل اية قوة عالمية [91] . ولم يقف المسؤول السعودي عند هذا الحد بل كرر في حديث له لجريدة الرياض في تشرين الثاني عام 1981 موقف السعودية المعارض لاتفاقية كامب ديفيد وحول ما يجب ان يقوم به الرئيس المصري الجديد حسني مبارك في سياسته الخارجية . اذ قال :

" نحن معارضون لكامب ديفيد وموقفنا على هذا الصعيد لن يتغير وكل مانأمل ان يعمل الرئيس المصري لما يراه في مصلحة دولته وعلاقاتها مع الدول العربية وان يمارس دوره وفق ماتقتضيه مصلحة الشعوب العربية ...."[92] .

ولابد من الاشارة اخيراً ان السعوديين حاولوا بقدر الامكان اخراج انفسهم من الموقف الذي تمارس عليه نوعان من الضغوط ، اولها ، الضغوط العربية التي تدعوها لأستخدام النفط كسلاح سياسي ضد اسرائيل وثانيها الضغوط الامريكية التي تدعوها لعدم التورط في ذلك مع استخدام التهديد بغزو حقول النفط السعودية . وقد رأى السعوديون ان الطريقة الوحيدة التي تجنبهم الضغوط بنوعيها هي ان تبقى القضية الفلسطينية في طريق التسوية بغض النظر عن المدة التي تستغرقها المساعي المبذولة في سبيل تحقيق ذلك الهدف وان أي تحرك امريكي بأتجاه تسوية المشكلة مهما كان نوعه وسرعته عد امراً هاماً بالنسبة لهم في ظل الاوضاع السياسية القائمة .

ب – موقف دول الخليج العربي الاخرى من اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية

لم تبد دول الخليج العربي في البداية معارضة قوية لجهود السلام الامريكية وبخاصة خطة السلام التي اعلنتها ادارة الرئيس الامريكي جيمي كارتر في عام 1977 بل بادرت الى الدفاع عن اية مبادرات تؤدي الى تحقيق تسوية شاملة للقضية الفلسطينية وضمان حقوق الشعب الفلسطيني.

غير ان دول الخليج العربي لم تتردد في ابراز موقفها تجاه جوهر الاتفاق التفاهمي المصري الاسرائيلي ونتائج مؤتمر كامب ديفيد في عام 1978 . فقد رفضت حكومة دولة قطر اتفاقية كامب ديفيد وعدتها تطابقاً في المصالح املته مواطن الضعف المشتركة بين مصر واسرائيل وذلك في

بيانها الرسمي الذي اصدرته في 20 ايلول عام 1978 . وقد رأت الحكومة القطرية في بيانها ان النتائج التي نظمتها وثيقة مؤتمر كامب ديفيد لاتشكل اساساً صالحاً للتمهيد السليم للتسوية السلمية العادلة الشاملة المنشودة . كما اشار البيان الى بعض الاسس من اجل قيام تسوية سلمية عادلة وشاملة للصراع العربي الاسرائيلي يتلائم مع الحرص على كل المصالح العربية العليا في الظروف القومية المصيرية ووفقاً لما استقر الاجماع العربي عليه وايده المجتمع الدولي ، اما الاسس فهي :

1. تنفيذ القرار رقم 242 على ان يتبع تطبيق المبادئ والاحكام المنصوص عليها في هذا القرار اول ما يتبع ضرورة انسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية التي احتلتها بالقوة المسلحة في حرب 1967 بما في ذلك القدس العربية .
2. الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة الامر الذي يستوجب ان يسترد هذا الشعب وطنه وان يكون له الحق في تقرير مصيره بنفسه فوق ارض هذا الوطن [93] .

وقد بررت الحكومة القطرية موقفها هذا بتأكيدها على ان نتائج مؤتمر كامب ديفيد لم تتضمن اقراراً واضحاً من اسرائيل لتلك الاسس وتعهداً صريحاً منها بأحترامها ولأن تلك النتائج اغفلت منظمة التحرير الفلسطينية التي نصت قرارات مؤتمرات القمة العربية على انها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وكذلك التزام قطر بما استقر عليه الاجماع العربي وقرارات مؤتمرات القمة العربية وبخاصة مؤتمر الجزائر والرباط عام 1978 .

ودولة البحرين هي الاخرى اعلنت عن موقفها من اتفاقية كامب ديفيد بعد ان استعرض مجلس الوزراء البحريني جميع البيانات الصادرة عن اعمال مؤتمر كامب ديفيد . فقد اكد المجلس في بيان اصدره في 5 أيلول 1978 ان حكومة البحرين لا ترى شمول النتائج التي تحققت حتى الان على القرارات والضمانات اللازمة لتحقيق تسوية شاملة للقضية الفلسطينية كما اكدت الحكومة البحرينية على الامور التالية :

1. التزام البحرين بمقررات مؤتمري قمتي الجزائر والرباط ولا سيما القرارات الخاصة بأنسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس وكذلك حق الشعب الفلسطيني العربي في ارضه ووطنه والتزامها بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .
2. تأييد البحرين للجهود العربية والدولية التي تبذل لتحقيق تلك الاهداف .

3. ان القضية الفلسطينية هي لجميع العرب وبالتالي فأن حلها حلاً عادلاً لايمكن ان يتم الا بتظافر الجهود العربية وبالتضامن العربي المخلص وتخطي كل الخلافات التي لاتخدم المصلحة القومية للأمة العربية [94] .

كما لاقى مؤتمر كامب ديفيد والاتفاقية التي تبحث عنه معارضة دولة الامارات العربية المتحدة التي لم تتردد في اصدار بيان لها في 21 أيلول 1978 ، عارضت فيه الاتفاقية لكونها لاتقدم حلولاً عادلة ونهائية للأزمة طالما انها لم تتضمن التزاماً اسرائيلياً واضحاً بالأنسحاب من كافة الاراضي العربية المحتملة واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني فضلاً عن تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية بأعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . كما اكد البيان ان موقف دولة الامارات العربية انطلق من الشعور بمسؤوليتها القومية والاستناد على قرارات مؤتمرات القمة العربية وبخاصة مؤتمري الجزائر والرباط . كما اعتبرت دولة الامارات العربية التضامن العربي هو الحل الوحيد في الوصول الى ظروف افضل للأمل العربي وطالبت الشعوب العربية وحكوماتها بالتكاتف لمواجهة الاخطار التي تهدد أمنها ومصيرها [95] . وطالبت ايضاً دول النفط العربية مساندة الملك حسين ملك الاردن في المجالين الاقتصادي والعسكري لكي لا يستجيب للضغوط الكثيرة التي تحثه على الانضمام للمفاوضات المصرية الاسرائيلية .

وكان من الصعب على دولة الكويت ايضاً ان تكون مقتنعة حيال مؤتمر كامب ديفيد ونتائجه أو تستطيع سبر غور مصداقية الحوار المصري الاسرائيلي . فقد شعرت بالقلق من نوايا اسرائيل هذه المرة التي زرعت الخوف بدل الأمل فأصدرت حكومتها بيانا اكدت فيه على " ان الاتفاقية لم تكن في صالح الشعب الفلسطيني الذي يجب ان يستعيد حقوقه وان تنسحب اسرائيل من الاراضي المحتلة عام 1967" .[96] .

كما شاركت دول الخليج العربي في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في بغداد من 3الى 5 تشرين الثاني عام 1978 وأيدت قرارات المؤتمر الرافضة لنتائج مؤتمر كامب ديفيد على اعتبار ان الرئيس المصري أنور السادات كان قد عقد اتفاقية سلام منفردة مع اسرائيل كما اوقفت مساعداتها المالية لمصر . ثم ايدت دول الخليج العربي موقف المملكة العربية السعودية المعارض بقوة لأتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية عام 1979 واشترطت ايجاد ضمانات ملائمة مع ممارسة الضغط على اسرائيل لتحقيق تسوية شاملة مع العرب واقامة دولة فلسطينية مستقلة [97]. كما ايدت مبادرة الامير فهد في عام 1981 حول السلام في الشرق الاوسط وعدتها محاولة جادة

لمواجهة الوضع السيء الذي نشأ عن عدم اعتراف اسرائيل بحقوق الشعب الفلسطيني واستمرارها في سياساتها العدوانية . وخطة السلام هذه كانت دليلاً على مدى تأثير السياسة السعودية على دول الخليج العربي عندما اعلنت موافقتها عليها بالأجماع وانقادت بالاتجاه السعودي . وقد حقق ذلك التأثير للسعودية دوراً قيادياً لها في المنطقة . وهذا الهدف السعودي كما يقول احد الباحثين " هو أحد اسباب قيام مجلس التعاون الخليجي والاستفادة من الظروف العربية الراهنة لتحقيق انتقال القرار السياسي العربي الى دول مجلس التعاون الخليجي وهو ما تحقق ابتداءاً بمبادرة الامير فهد " [98] .

ان معارضة دول الخليج العربي لأتفاقيات كامب ديفيد لعدم تلبيتها لطموحات الشعب الفلسطيني وحق تقرير مصيره وزيادة اهتمامها بقضية فلسطين يرتبط بوجود اعداد كبيرة من العاملين الفلسطينيين في منطقة الخليج العربي لذلك فأن القرار الخليجي بشأن القضية الفلسطينية يتطلب حساسيات خاصة تبعاً للظروف الخاصة بالخليج العربي . ولقد جاءت مبادرة الامير فهد التي طرحت لأول مرة في اطار التسوية بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد كمحاولة لايجاد حل بهذا الاتجاه . ورغم ان المشروع لم يحصل على موافقة مؤتمر القمة العربية الثاني عشر في فاس بالمملكة المغربية عام 1981 فأنه نجح في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في فاس في عام 1982 وسمي بخطة السلام العربية وقد لعبت دول الخليج العربي دوراً هاماً فيها . وهذه اشارة واضحة الى ان عملية الاستقرار في الخليج العربي ترتبط في الاعم الاغلب بأوضاع الفلسطينيين عامة وبالتصريحات الرسمية العائدة الى التضامن العربي الاسلامي .

ان الضغوط الخارجية على الامم المتحدة افتقدت في السنوات الاخيرة عنصر التهديد وذلك بسبب الفائض النفطي الذي استطاعت الولايات المتحدة ان تراكمه مما جعل التهديد به سلاح غير فعال في المدى القصير في الاقل . وقد دفع اصرار ادارة الرئيس الامريكي ريغان من جانب آخر على سياسة الاجماع الاستراتيجي في الشرق الاوسط [99] للوقوف مع حلفائها واصدقائها ضد التهديد السوفيتي الى ان تتجه وبمساعدة اقطار الخليج العربي لتقديم حل للقضية الفلسطينية ، ولهذا فأن التأثير الخليجي في مسار القضية وكذلك تأثير القضية في التصورات الخليجية عملية جدلية متفاعلة . ويمكن القول ان المملكة السعودية هي الدولة التي تقود المحاولات لايجاد مخرج ما من المشكلة لأنها تمثل الثقل الاكبر في المنظومة الخليجية . ولكن الاتجاه السعودي في الواقع حول اجراء تقدم مقبول على بقية المسارات في المفاوضات العربية الاسرائيلية مستقبلاً

والذي يرتبط بما تحصل عليه اسرائيل تمشياً مع المبدأ الاساسي الذي قامت عليه عملية السلام وهو الارض مقابل السلام وقرارات مجلس الامن الدولي 242 ، و 338 هو اتجاه خطير يتضمن اعترافاً بأسرائيل الذي يرفضه معظم العرب ومنهم الفلسطينيون والذين يقرون مبدأ ازالة اسرائيل من الوجود لانها كيان غير شرعي وعدو للعرب والمسلمين .

الخاتمة

رصدت الدراسة الاستنتاجات التالية :

1. ان النفوذ اليهودي واضح في السياسة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية وان مصلحة اليهود الاحتفاظ بأستراتيجية جماعية من التمركز العرقي الذاتي واضعاف وحدة غير اليهود كالعرب ومنهم الفلسطينيون والتأثير في دوافعهم واهدافهم باعتبارهم أي اليهود وكما يعتقدون انهم قوة اقليمية استراتيجية .
2. ان عزل مصر عن دول المواجهة العربية في الصراع العربي – الاسرائيلي صار عاملاً حيوياً يمكن اسرائيل من الدفاع عن نفسها وتعزيز قدراتها الهجومية ضد العرب . كما عدت الولايات المتحدة توجه مصر نحو الغرب انتصاراً استراتيجياً هاماً منح اسرائيل قوة دفع جديدة لنظرتها وتصرفاتها مع دول المواجهة العربية كالاردن وسوريا بأعتبارها قوة اقليمية تتمثل استراتيجيتها في تحقيق الأمن عبر احلال الاراضي العربية ومما يجعلها اكثر عدوانية وتوسعية في المستقبل .
3. كان من اهداف اسرائيل ان تتحد اتفاقيات كامب ديفيد على اطار عام لم يوضح وضعاً معيناً للضفة الغربية وغزة مع عدم النص في الاتفاقيتين على عدم جواز اكتساب الارض بالحرب كما جعلت السلطة الفلسطينية ذات طبيعة ادارية وليست سياسية أي حكم ذاتي اداري ولم تتعرض لمشكلة القدس مع الاحتفاظ بقوة العلاقات مع الولايات المتحدة عسكرياً واقتصادياً وتحسين موقفها الدولي .
4. اعتراف مصر بأن الوجود الاسرائيلي صار واقعاً اقليمياً ودولياً تلتزم الولايات المتحدة بحماية أمنه وحماية شرعية بقاءه مع موافقة الدول العربية على الاتجاه الى الوسائل السلمية .
5. ان الترتيبات الامنية المتبادلة في معاهدة السلام المصرية – اسرائيلية حققت الحد الاقصى لأمن اسرائيل وامن مصر نسبياً لأنها تضمنت اقامة مناطق محدودة التسليح في الاراضي المصرية والاسرائيلية . كما ان الترتيبات الامنية كانت ذات طابع مؤقت ولم تلتزم اسرائيل في نص مباشر لتحقيق الحكم الذاتي الفلسطيني ولم تلزم المعاهدة اسرائيل بأية التزامات خاصة بالقدس .

6. ان معاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية اول تجربة لايجاد اسلوب آخر لتسوية الصراع العربي – اسرائيلي يمكن الافادة من ايجابياتها والتخلص من سلبياتها في أي تعامل مع اسرائيل أو الولايات المتحدة مستقبلاً في طريق التسوية الشاملة . كما ان اسرائيل تستطيع التخلص من أي التزام يقره المجتمع الدولي لان المعاهدة وقعت خارج منظمة الامم المتحدة . كما ان المعاهدة اوجدت ضمانات للأمريكان لتنفيذ المعاهدة وحدهم وهذا يسهل التدخل الامريكي لدعم اسرائيل في حالة اخلال احد الطرفين ببنود المعاهدة ولأن المعاهدة تمثل سلاماً مع مصر فقط وليس مع دول المواجهة العربية الاخرى .
7. ان موقف دول الخليج العربي من اتفاقيات كامب ديفيد لايختلف تماماً عن موقف المملكة العربية السعودية اذ التزمت معظم تلك الاقطار بالأفكار السعودية وخضعت للدور القيادي السعودي .

قائمة المصادر والهوامش

1. الوثائق الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، بيروت 1976 . ص 449-461.
2. Cordesman , Anthony , The Gulf and the West Relation and Military Realities , West Views press , London , P . 36 .

بينسون جرايسون ، العلاقات السعودية الامريكية ، في البدء كان النفط، ترجمة: سعد هجرس ، القاهرة ، (د.ت) ، ص 125- 127.

3. الوثائق الفلسطينية لعام 1975 ، المصدر السابق ، ص 451-453.
4. جرايسون ، المصدر السابق ، ص 126.
5. المصدر نفسه .
6. المصدر نفسه ، ص 131.
7. ويكبيديا ، الموسوعة الحرة ، اتفاقية كامب ديفيد .

http : // ar . wikipedia . org/ wiki / Camp – David Accords.

8. جرايسون ، المصدر السابق ، ص 135 .

اعلن السادات افتتاح دورة مجلس الشعب المصري في 1977 عن استعداده للذهاب الى القدس بل الى الكنيست الاسرائيلي وقال " سندهش اسرائيل عندما تسمعني نقول الآن امامكم انني مستعد ان اذهب الى بيتهم الى الكنيست ذاته ونناقشهم " ويكبيديا الموسوعة الحرة :

http : // ar . wikipedia . org/ wiki / Camp – David Accords.

؛ محمد ابراهيم كامل ، السلام الضائع ، القاهرة ، 1987 ، ص 52 .

كان وزير خارجية مصر آنذاك ويرى في (ص52) من كتابه انها مأساة تأريخية ان يصنع القدر مصير المبادرة المصرية والتي يتوقف عليها مستقبل الشرق الاوسط ومصالح العالم واقتصادياته لفترة طويلة في يد السادات من ناحية وفي يد مناحيم بيغن من ناحية ثانية .

10. المصدر نفسه ، ص 62 وما بعدها .

يذكر محمد كامل ابراهيم في (ص62) من كتابه ان الدول العربية انقسمت بعد زيارة السادات للقدس الى ثلاث مجموعات اولها الاكثر راديكالية وهي سوريا والعراق والجزائر ولبنان واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية وسمت نفسها بجبهة الصمود والتحدي واتخذت موقفاً متطرفاً معادياً لمبادرة السادات وثانيها تعاطفت مع المبادرة وعلى رأسها المملكة المغربية وثالثها الاردن والمملكة العربية السعودية وباقي اقطار الخليج العربي فيما عدا اليمن الجنوبية اذ وقفت موقفاً سلبياً فهو لم يهاجمها ولم يرحب بها واحتفظت هذه الدول بسفرائها وعلاقاتها الدبلوماسية مع مصر في بادئ الامر .

11. ينظر : http : // ar . wikipedia . org/ wiki / Camp – David Accords.

12 . المصدر نفسه .

13. المصدر نفسه .

14. المصدر نفسه .

اوضح موشي ديان وزير الخارجية الاسرائيلي موقف اسرائيل في المفاوضات تماماً وتضمن ما يلي :

1- استمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وغزة .

2- التمسك بالأمن الاقليمي أي ضم الاراضي المحتلة بالقوة .

3- رفض الالتزام بالقرارات الخاصة باللاجئين .

4- رفض أي نوع من تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني .

5- التمسك بدعاوى السيادة الاسرائيلية .

6- التمسك بالمستوطنات وبما اسماها حق اليهود في ان لايكونوا اجانب في الضفة الغربية .

ينظر : كامل : المصدر السابق ، ص 402 .

15 . قسم الوثائق / الارشيف الرقمي للرئيس محمد انور السادات في المتحف الرسمي الملحق بمكتبة الاسكندرية . http : // adat . bibalex . org/

16. الموسوعة الحرة : http : // ar . wikipedia . org/ wiki / Camp – David Accords

قسم الوثائق، الارشيف الرقمي للرئيس محمد انور السادات في المتحف الرسمي الملحق بمكتبة الاسكندرية . http : // Sadat . bibalex. org .

17. قسم الوثائق ، الارشيف الرقمي للرئيس محمد انور السادات في المتحف الرسمي الملحق بمكتبة الاسكندرية . http : // sadat . bibalex . org .

18. الموسوعة الحرة : http : // wikipedia . org/ wiki/ Camp – David Accords.

19. كامل ، المصدر السابق ، ص 78 .

20. Israel Ministry of Foreign Affairs , Camp David Accords . The Framework for Peace in the Middle East , 17 sep 1978. p.1-6 .

w.w.w. Ma. gov.i/MFA / peace +process / Guide Camp David Accords . htm.

وينظر ايضاً :

Historical Document – No . 13 , The Camp David Accords , 17-sep – 1978 . p . 1-7 . http :// www. Palestine history . com/ doc . 13. htm .

21. Ibid .

22. وثائق مؤتمر قمة كامب ديفيد ، نص الخطابات المتبادلة حول القدس والمستوطنات والضفة الغربية وغزة . وزارة الخارجية المصرية ، معاهدة السلام بين مصر واسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع ، القاهرة ، 1979 ، ص 21-24.

www. moqatel . com/openshare/Wthaek/Salam 1/Salam 1/image Doc.24.

23. www. mfa . gov. i/MEA/ peace + process/ Guide camp David Accords . htm

24. Ibid .

25. القرار 242 هو قرار اصدره مجلس الامن الدولي التابع لمنظمة الامم المتحدة في 22 نوفمبر/ 1967 وقد نص القرار على انهاء حالة الحرب العربية – الاسرائيلية الثالثة التي وقعت في يونيو 1967 ، اما القرار 339 فهو قرار صادر عن مجلس الامن التابع للأمم المتحدة بتاريخ 22/ اكتوبر 1972 الذي دعا الى وقف اطلاق النار على كافة جبهات حرب اكتوبر 1973 م والدعوة الى تنفيذ القرار 242 بجميع اجزائه .

ويكبيديا – الموسوعة الحرة

http : //ar . Wikipedia . org/ wiki / Camp- David Accords .

26. www. mfa . gov. i/MEA/ peace + process/ Guide Camp David Accords .htm .

27. President Carteris Remarks on Joint Statement at Camp David Summit (17 sep . 19781 .

Miller Center , Virginia , edal / Scripps / diglibrarg , prezs, speeches/ Center / Jes , 1978 – 0917 , sss htm .

28. Ibid .

29. وثائق مؤتمر كامب ديفيد . خطابات الدكتور مصطفى خليل الى وزير الخارجية الامريكي . وزارة الخارجية المصرية ، اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، القاهرة ، 1979 ، ص 121.

www. Moqatel . com/ openshare / wthaek / Salam 1 / Salm 1 / Doc . 25 .

30. ينظر : معاهدات السلام المصرية – الاسرائيلية خلال القرن العشرين في : -

www. Moqatel . com / openshare / Behoth / Siaasia / ... index . htm .

LI an . Peleg , Begin`s Foreign Policy 1977-1983 , New York , .31 1987 , P. 18 .

32. ينظر نص الاتفاقية والملاحق والخرائط في : وزارة الخارجية المصرية ، اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة الغربية والقطاع ، القاهرة 1979 .

www. islamic news . net/ Document / show Doc o9. asp? Doc ID = 59519 &

..... وينظر :

The Avalon Porject at yale Law, School Treaty Between Israel and Egypt : 1973/ peace Treaty between Israel and Egypt , March 26, 1979.

www. Yale. edu ,

وثائق خرائط ونص اتفاقية كامب ديفيد – قسم الوثائق / الارشيف الرقمي للرئيس محمد انور السادات في المتحف الرسمي الملحق بمكتبة الاسكندرية – الواحة المصرية .

33. http :// Sadat – bibalex . org .

34. ينظر : نص البروتوكول الخاص الملحق بالأتفاقية ، ملحق 1، حول تنظيم الانسحاب من سيناء ، في المصدر السابق .

35. المصدر نفسه .

36. ينظر ملحق 3 ووثيقة 37 البروتوكول بشأن علاقات الطرفين . في المصدر السابق .

37. كامل ، المصدر السابق ، ص .47

38. المصدر نفسه .

وجهت بعض دول عدم الانحياز والاتحاد السوفيتي وبعض الدول الاوروبية وسكرتارية الرئاسة الفرنسية انتقادات للرئيس المصري لتوقيعه الاتفاقية ، وقد شككت تلك الانتقادات في مصداقية اسرائيل . ينظر :

http : // ar . wikipedia . org / wiki/ Camp–David Accords .

39. اسماعيل فهمي ، التفاوض من اجل السلام في الشرق الاوسط ، القاهرة ، 1985 ، ص 22 ؛ جمال علي زهران ، السياسة الخارجية المصرية 1970 – 1981 ، القاهرة ، (د.ت) ، ص 67 .

40. حسن ابو طالب ، علاقات مصر العربية 1970–1981 ، بيروت ، 1998 ، ص 34 ؛ فهمي ، المصدر السابق ، ص 37 .

41. حسن ابو طالب ، المصدر السابق ، ص .52

42. دان تشيرجي ، امريكا والسلام في الشرق الاوسط ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، القاهرة ، 1993 ، ص .12

43. Ilan peleg , Begin`s foreign policy , 1977–1983 . New York . 1987 , p. 22 .

44. Samuel , Segev , The Iranian Triangle , NewYork , 1988, P.4 .

45. زهران ، المصدر السابق ، ص 69 .

46. د. اسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج والتحديات الاجنبية ، الكويت ، 1982 ، ص 155–156؛ مجلة السياسة الدولية ، العدد 66 ،تشرين الاول 1981 ، ص 104 وما بعدها ، دان تشيرجي ، المصدر السابق ، ص 27 .

47. جورج نيتل، اثر اليهود في السياسة الامريكية ، بيروت (د.ت) ، ص 31 .

48. ينظر: بيار سالنجر ، اريك لوران ، حرب الخليج ، الملف السري ، ترجمة دار اوزال للتوزيع والنشر ، بيروت ، 1991 ، ص 58 ؛ أ. لوسين ، ثيوفسكي، ازمة الشرق الاوسط ، البترول والسياسة ، موسكو، 1980 ، ص 120-131 ؛
مجلة السياسة الدولية ، العدد 67 ، القاهرة ، 1981 ، ص 37 ؛ مقلد ، المصدر السابق ، ص 122.
49. جرايسون ، المصدر السابق ، ص 156 .
50. اظهر موقف الولايات المتحدة عزلتها عن الدول الاخرى التي ايدت قرار مجلس الامن الدولي ومنها فرنسا واليابان وامتناع ايطاليا وبريطانيا عن التصويت .
51. Cordesman , Op . Cit , p. 28 ,
جرايسون ، المصدر السابق ، ص 130 .
52. Cordesman , Op . Cit , p . 36 .
Nadav Safran , Saudie Aiabian , The Ceaseless Question For Security . U.S.A . 1985 , p . 313 .
53. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،سلسلة الوثائق الفلسطينية (13) ، وثيقة رقم (130) ، ص .166
54. جريدة السفير اللبنانية ، 28 مايس ، 1977 .
55. جرايسون ، المصدر السابق ، ص .120
56. المصدر نفسه .
57. الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1977 ، بيروت ، 1978 ، ص 366-439 ؛
جرايسون ، المصدر السابق ، ص 134 .
58. المصدر نفسه .
59. المصدر نفسه .
60. الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1977 ، سلسلة الوثائق الفلسطينية (13) ، بيروت ، 1978 ، وثيقة رقم 345 ، ص 373-374 ؛ جريدة الرأي الاردنية ، 22 تشرين الاول ، 1977 .
61. المصدر نفسه ، وثيقة رقم 317 ، ص 214 .
62. جرايسون ، المصدر السابق ، ص .135
63. بيان وزارة الخارجية السعودية حول محادثات الامير سعود الفيصل مع وزير الخارجية الامريكية سايروس فانس في الرياض في 14 كانون الاول 1977 في: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977 . المصدر السابق ، وثيقة رقم 481 ، ص 599 ؛ وينظر ايضاً جريدة البلاد السعودية ، 16 كانون الاول 1977 .
64. جرايسون ، المصدر السابق ، ص 135 .
65. جريدة السياسة الكويتية ، 22 تشرين الاول ، 1980 .

جريدة القبس الكويتية ، 27 تشرين الاول ، 1980 .

66. كامل ، المصدر السابق ، ص 396 .

67. المصدر نفسه ، ص 396 – 370 . مما زاد في خيبة أمل المملكة السعودية بمؤتمر كامب ديفيد ونتائجه هو التصريحات التي اطلقتها اسرائيل التي اكدت على انه مهما كانت التنازلات التي تقدمها لمصر في سيناء فأنها لاتعتزم تلبية المطالب العربية بالانسحاب من جميع الاراضي المحتلة في حرب 1967 يضاف الى ذلك المعارضة السعودية طويلة الامد للموافقة على تسوية سلمية مع اسرائيل دون الحصول على المطالب العربية التقليدية فيما يتعلق بفلسطين . كما ان الاسرة المالكة السعودية قد تشددت في موقفها نتيجة للنقد الحاد الذي وجهته الدول العربية المتشددة ومنظمة التحرير الفلسطينية لاجتماع كامب ديفيد. ينظر : زهران ، المصدر السابق ، ص 42 ،

Ilan , peleg , Op . Cit , p . 31 .

68. ينظر نص البيان في :

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، مجلد 14 ، ط1 ، ص424 – 425.

69 . جريدة الرياض السعودية ، 20 أيلول ، 1978 ؛منتديات الفكر القومي العربي

http : // al fikralarabi . net / vb/ showthread . php . ? t = 1713, P 2-3 ,

http . // shindi 1 . Jeevan . com .

70.الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978 ، المصدر السابق ، ص 427 .

71. Cordesman , Op . Cit , p . 36 .

مقلد ، المصدر السابق ، ص 121 .

72. Safran , Op . Cit, p. 313 .

مقلد ، المصدر السابق ، ص 122 ؛ جريدة الانباء الكويتية ، 22 كانون الاول 1980 .

73. جرايسون ، المصدر السابق ، ص 143 .

74. المصدر نفسه .

75. المصدر نفسه .

76. Cordesman , Op , . Cit , p . 37 .

77. Ibid , New York Times , 12 July , 1979

78. جرايسون ، المصدر السابق ، ص 144 .

79. Safran , Op . Cit , p. 313 .

80. مجلة صوت الطليعة ، العدد 20 ، السنة الخامسة ، 21 آب 1979 ، ص 79 .

81. المصدر نفسه .

82. ينظر نص التصريح في : جريدة الرياض السعودية ، العدد 4448 ، 4شباط ، 1980 .

ذكر هارولد ساندروس مساعد وزير الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الادنى وجنوب آسيا في كلمة له في اجتماع اللجنة المعنية بشؤون الشرق الاوسط في الكونغرس الامريكي في أيلول 1980 رداً على ما تناقلته بعض التقارير حول موقف المملكة السعودية المتشدد من اتفاقية كامب ديفيد وعدم ممارسة الولايات المتحدة الضغط على اسرائيل للأنسحاب من الاراضي العربية المحتلة بقوله " ان موقف السعوديين لايتميز بالتشدد و الامدادت النفطية من المنطقة العربية لاتتعرض لأية مخاطر ... ونحن مقيدون بدفع عملية السلام الى الأمام ....

ينظر : الكونغرس الامريكي ، الخليج العربي ، المناقشة البرلمانية الامريكية المستمرة حول اهتمامات الولايات المتحدة وسياستها في منطقة الخليج العربي 1980 ، ترجمة : وديع ميخائيل حنا ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، السلسلة الخاصة ، (76) جامعة البصرة ، 1983 ، ص22-63.

83. الوثائق العربية لعام 1980 رقم الوثيقة 191 ، بيروت ، 1981 ، ص 401-402 ؛ وينظر ايضاً : جريدة النهار البيروتية ، 14 تموز ، 1980 .

84. جريدة الانوار اللبنانية ، العدد 7091 ، 19 ايلول 1980 ؛ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد24 ، السنة السادسة ، تشرين الاول ، 1980 ، الكويت ، ص 208 .

85. النشرة الاستراتيجية ، العدد 5 ، مجلد 2 ، 12 آذار 1981 ، ص2 .

86. حسن ابو طالب ، المصدر السابق ، ص 52 .

87. النشرة الاستراتيجية ، العدد 3 ، مجلد 2 ، 12 آذار 1981 ، ص 2 .

88. المصدر نفسه .

89. Cordesman , Op . Cit , p . 37 .

90. Safran , Op . Cit , p . 316 .

Cordesman , Op .Cit , p . 37 .

91. جريدة الرياض السعودية ، العدد 3349 ، 4 تشرين الثاني ، 1981 .

92. المصدر نفسه

تمت عملية اغتيال الرئيس المصري انور السادات في 6 تشرين الاول 1981 أي بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بسنتين اثناء الاحتفال بالذكرى الثامنة لحرب 1973 خلال عرض عسكري نفذتها جماعة عسكرية تنتمي الى منظمة اسلامية وقال قائد العملية (خالد الاسلامبولي) اثناء محاكمته ان الاسباب التي دفعتهم لقتل السادات هي توقيعه لاتفاقيات كامب ديفيد غير العادلة مع اسرائيل والاوضاع الاقتصادية المأساوية التي سادت الاوساط الشعبية وسياسة القمع بحق قادة الحركات الاسلامية . ولم ترتبط المجموعة بأية دولة أو قوة خارجية ؛ ينظر :اوليغ ، غرينيفسكي ، سيناريو لحرب عالمية ثالثة ، ترجمة: طه عبد الواحد ، بيروت (د.ت)، ص 111-114 .

93. بيان مجلس الوزراء القطري حول اتفاق كامب ديفيد ،في: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، مجلد 14 / ط1 ، ص 436-437؛ جريدة العروبة القطرية ، العدد 443 ، 28 أيلول 1978 ، ص 8 ؛ منتديات الفكر القومي العربي .

http :// alfikralarabi . net / vb/ show thread . php. ?t =1713 P .3-4 , http :// Shindil. Jeevan . com .

94. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978 ، المصدر السابق ، ص 436 ؛ جريدة العروبة ، العدد 443 ، 28 أيلول 1978 ، ص 14 .

منتديات الفكر القومي العربي :

http :// alfikralarabi . net / vb / showthread . php.? t= P .4

95. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978 ، المصدر السابق ، ص 439 ؛

http :// alfikralarabi . net / vb / showthread . php. ? t=1713 P .5

96. جريدة السياسة الكويتية ، 27 تشرين الثاني 1078 .

97. جريدة السياسة الكويتية ، 23 آذار 1982 .

98. احمد عبد القادر مخلص ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية – دراسة سياسية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1989 ، ص 76-77.

99. طرح الرئيس الامريكي رونالد ريغان على لسان وزير خارجيته الكسندر هيغ ما سمي بسياسة الاجماع الاستراتيجي لردع الاتحاد السوفيتي من التدخل العسكري في الشرق الاوسط على ان تساهم دول المنطقة وهي تركيا ومصر وباكستان واسرائيل في هذا الردع للحفاظ على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين . ينظر :

Alexander.M.Haig, Jr.Careat, Realism Reagan and Foreign Policy,1984, p.56 ff , Peter Schweizer / victory , The Reagan Administration , Secret Strategy that hasefened the Collapse of the Soviet Union , 1994 , pp. 3-6 .

الخرائط الملحقة بمعاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية وبين دولة إسرائيل

٦ ــ الخريطة رقم (٣) المراحل الفرعية للأنسحاب إلى خط العريش ــ رأس محمد

وزارة الخارجية المصرية، معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٧٥.

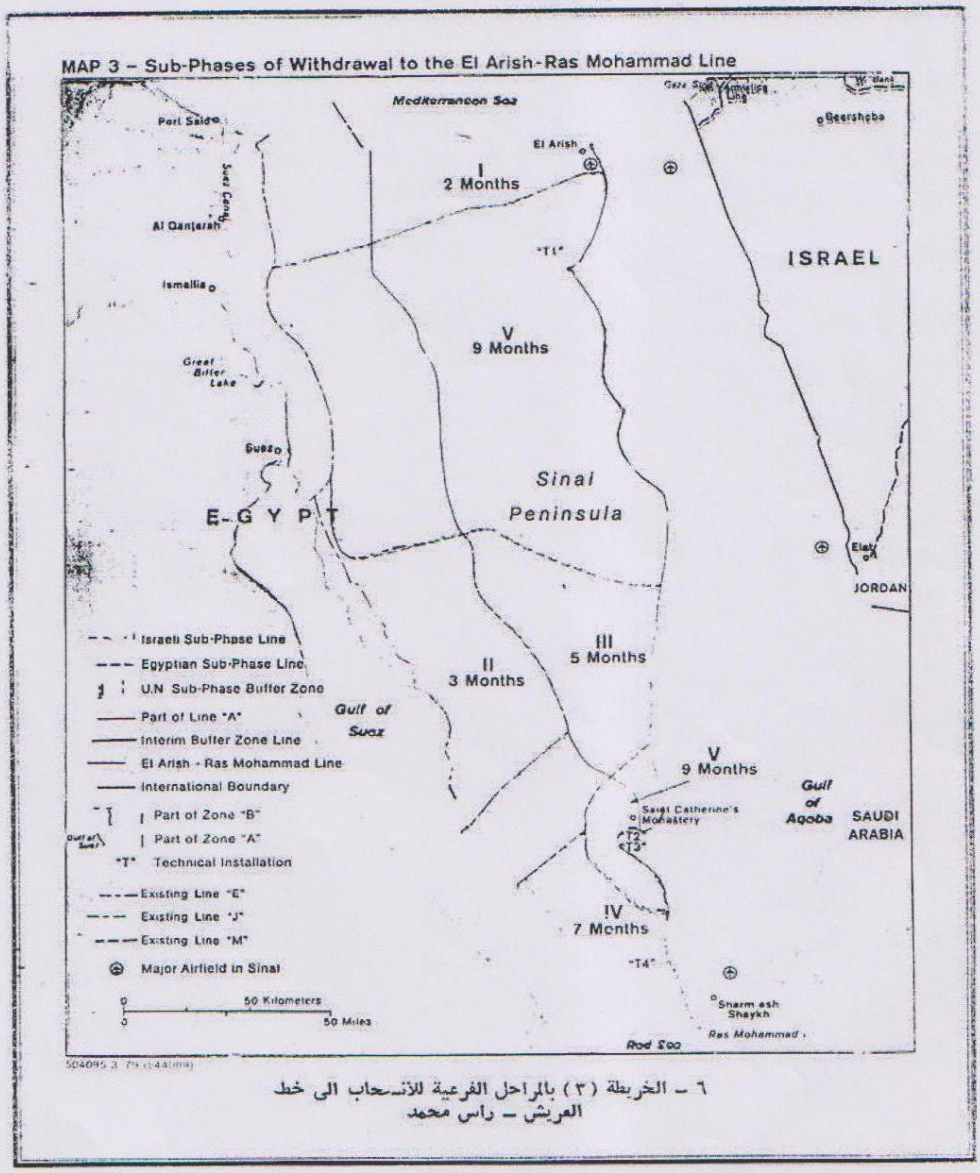

٦ ــ الخريطة (٣) بالمراحل الفرعية للانسحاب الى خط العريش ــ راس محمد

mhtml:file://H:\,edrm8.mht!http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/Salam1/Salam1/... 11/28/2010

الخرائط الملحقة بمعاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية وبين دولة إسرائيل

٤ ــ الخريطة رقم (١) الخاصة بالحدود الدولية وخطوط المناطق

"وزارة الخارجية المصرية، معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٧١"

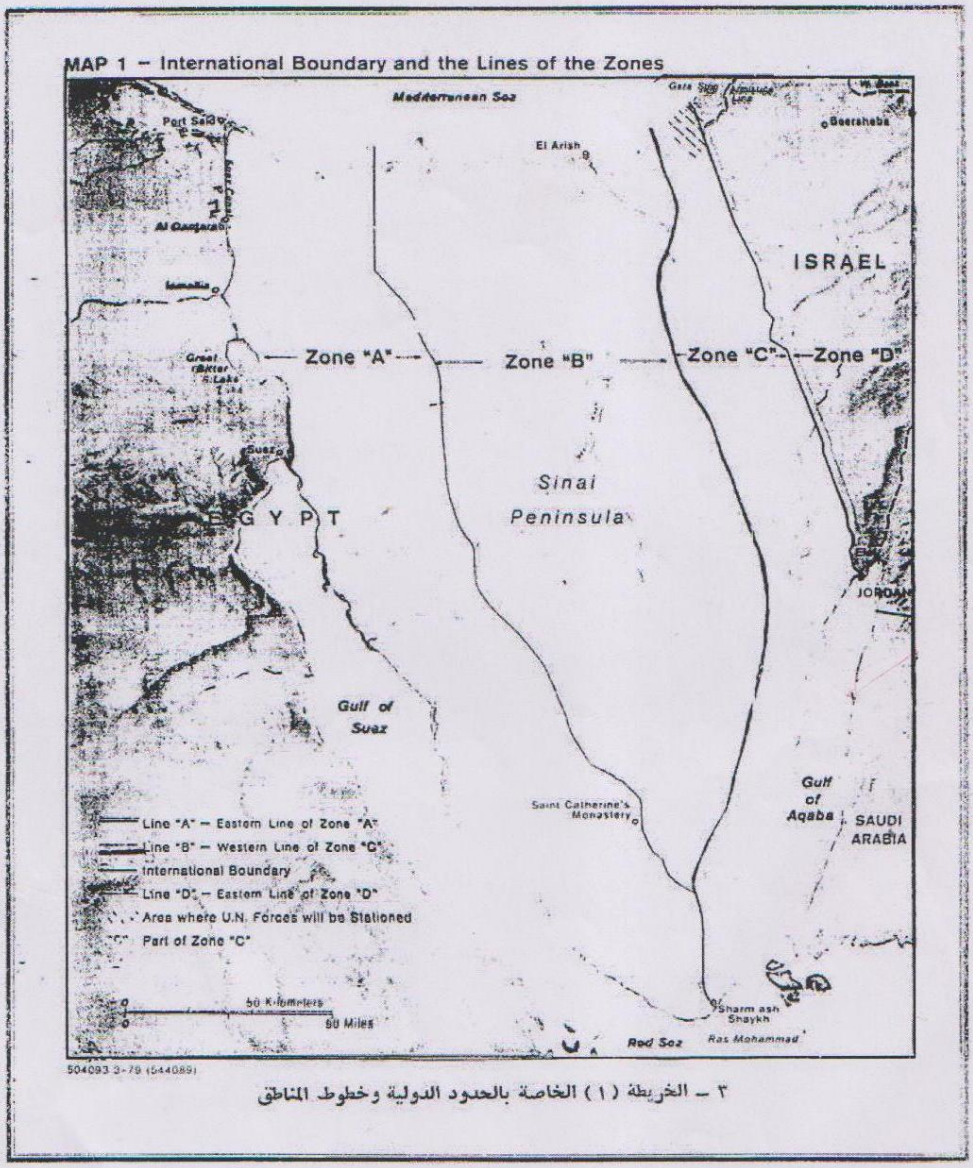

٣ ــ الخريطة (١) الخاصة بالحدود الدولية وخطوط المناطق

mhtml:file://H:\,edrm6.mht!http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/Salam1/Salam1/... 11/28/2010

الخرائط الملحقة بمعاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية وبين دولة إسرائيل

٧ ــ ملحق رقم (٢) خريطة الحدود الدولية

"وزارة الخارجية المصرية، معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٧٧"

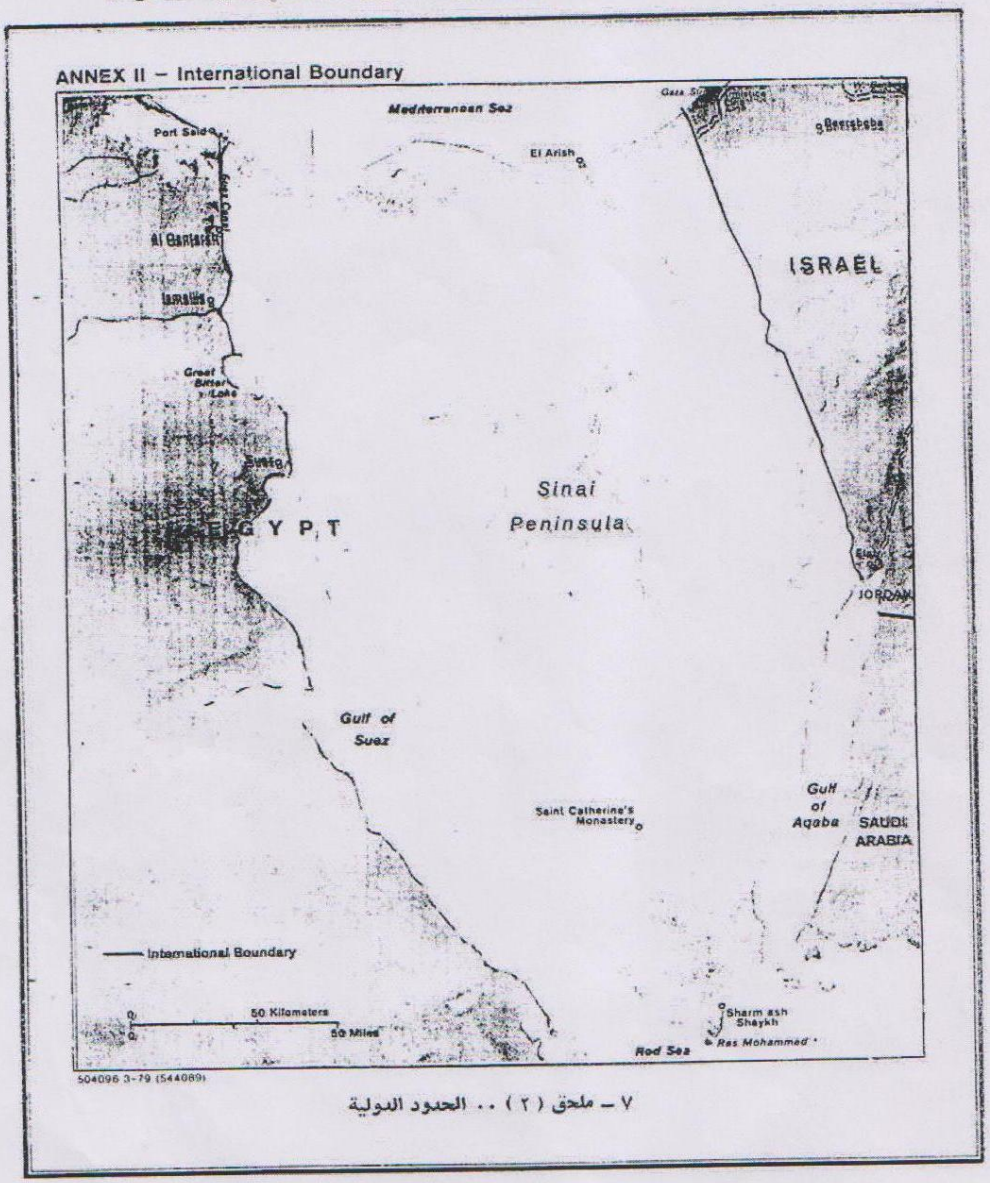

٧ ــ ملحق (٢) .. الحدود الدولية

mhtml:file://H:\,edrm5.mht!http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/Salam1/Salam1/... 11/28/2010

الخرائط الملحقة بمعاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية وبين دولة إسرائيل

٥ ــ الخريطة رقم (٢) الخطوط والمناطق السارية عند انسحاب إسرائيل إلى خط العريش ــ رأس محمد

"وزارة الخارجية المصرية، معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٧٣"

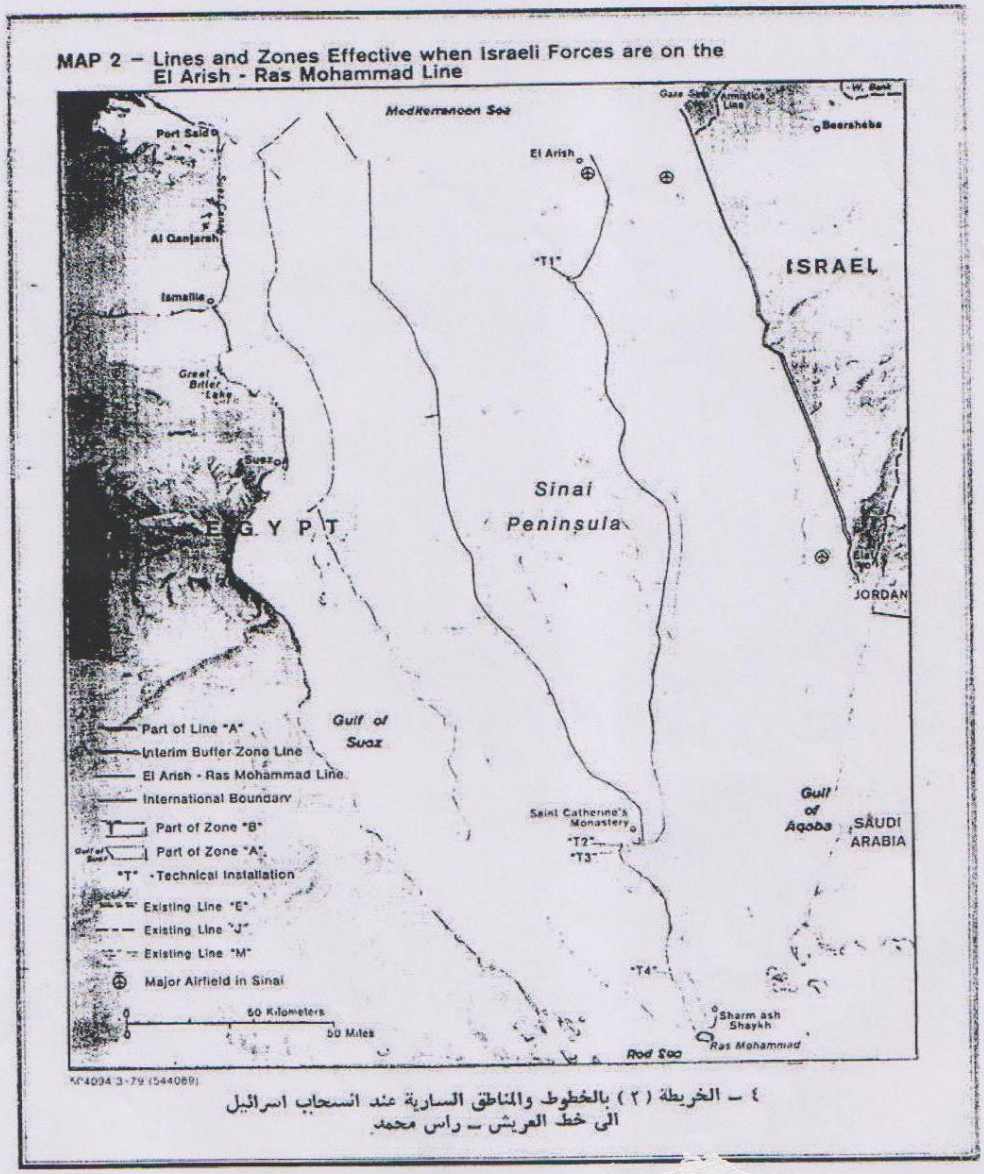

٤ ــ الخريطة (٢) بالخطوط والمناطق السارية عند انسحاب اسرائيل
الى خط العريش ــ رأس محمد